اطلقت السلطة الانتقالية في ليبيا، امس الاحد، التحضيرات للانتخابات البرلمانية والرئاسية المقررة في 24 ديسمبر/كانون الاول المقبل، بفتح الباب امام تسجيل الناخبين، مع تاكيد مختلف اركان السلطة ضرورة اجراء هذا الاستحقاق في موعده، بعد الفشل بالتوافق على قاعدة دستورية

ليبيا
تحضيرات للانتخابات رغم الخلافات

إطلاق عملية تسجيل الناخبين وأركان السلطة يُجمعون على إجرائها بموعدها

أكد الدبيبة إعداد خطة أمنية لتأمين العملية الانتخابية (الأناضول)

للحديث تتمة...

تحيا الأيديولوجيا... يسقط المواطنون

وليد التليلي

خلال الأيام القليلة الماضية، مات رضيع في تونس بسبب إصابته بفيروس كورونا، ومات عشرات الأطفال أيضاً للسبب نفسه، مع تجاوز الإصابات يومياً الخمسة آلاف، فيما يرحل عنا يومياً حوالي مائة تونسي وتونسية، ليس بسبب الوباء، وحده ولا بسبب قلة الإمكانيات وحدها، ولكن أيضاً وخصوصاً بسبب المعارك السياسية التي لا تنتهي والتي عطّلت الدولة وقادت إلى خيارات خاطئة كانت كلفتها حياة الناس الذين انتخبوا هذه النخبة/النكبة. لأن علماء هذه البلاد وأطباءها يجمعون على أنه كان بإمكانهم إنقاذ هذه الأرواح لو اتُّخذت القرارات السليمة في الوقت المناسب. ولكن الصمم السياسي لساسيين لا يسمحان لصاحبهما بتمييز الصوت والقرار الصحيح. ولو كانوا على غير ذلك، لأنصتوا إلى مواقف هذا الشباب المتألق في البكالوريا هذا العام، والذي يريد بأغلبه أن يغادر البلاد لاستكمال دراسته في الخارج، ولكن ذلك لا يعني السياسيين، وهي مواضيع ثانوية طالما أنها لا تمس سمعة الحزب.

في تونس يُدار كل شيء، ويُصنَّف بالأيديولوجيا، إذا لم تكن معي فأنت ضدي بالضرورة. وكل ما تقوله وتقترحه خاطئ ولو كان فيه حياة التونسيين ونماؤهم وسعادتهم. تتلوّن المواقف بالاصطفاف ولا تعبأ بجدواها وتداعياتها على حياة المواطنين، ويتمترس الجميع خلف هذا العناد الذي سيقود إلى الخراب وسيهدم آمال شباب يريد أن يعيش في بلد يحلم ببنائه، كما يفكر هو، وليس كما تفكر هذه النخبة البائسة التي لم تنجح في شيء غير شعارات ركيكة ترددها في كل محفل، وشعارها «تحيا الأيديولوجيا يسقط المواطنون».

وسط هذه العتمة والبؤس، أطلت علينا أُنس جابر تونسنا وتضيء بعضاً من يومنا وتجدد فينا أملاً بالسعادة والفوز والتفوق. فيوم الجمعة الماضي، حققت جابر إنجازاً غير مسبوق في أعرق مسابقات التنس الدولية، بطولة ويمبلدون، ثالث البطولات الأربع الكبرى، ببلوغها الدور الثالث للمرة الأولى في البطولة الإنكليزية، وقبلها بأسابيع أصبحت أول لاعبة عربية تحقق لقباً ضمن دورات رابطة المحترفات بتتويجها في دورة برمنغهام الإنكليزية.

تجمّع التونسيون حولها يحملون معها هذه الآمال بعدما فقدوها في زعمائهم، فلم يعد السياسي قدوة منذ عقود في العالم العربي، ولكن خيبة الأمل لا حدّ لها في هؤلاء، وكلما وضعنا أملنا في أحدهم كانت الحقيقة مرّة، أنه لا يصلح أبداً.

طرابلس ـ **العربي الجديد**

بعد المخاوف على مصير الانتخابات الليبية المقررة في الـ24 من ديسمبر/كانون الأول المقبل، إثر فشل ملتقى الحوار السياسي الذي انعقد في جنيف السويسرية، الأسبوع الماضي، في التوصل إلى توافق على القاعدة الدستورية لإجراء هذه الانتخابات، برزت أمس الأحد تأكيدات من مختلف أركان السلطة الليبية بضرورة إجراء هذا الاستحقاق في موعده، والإعلان عن إعداد خطة أمنية لتأمين العملية الانتخابية في عموم البلاد.

وأطلقت السلطة الانتقالية في ليبيا، أمس، التحضيرات الفعلية للانتخابات البرلمانية والرئاسية المقررة في 24 ديسمبر، مع إعلان المفوضية العليا للانتخابات البدء في عملية تحديث سجل الناخبين، وافتتاح المركز الإعلامي لتغطية العملية الانتخابية، وذلك خلال مؤتمر للمفوضية في طرابلس، بحضور رئيس الحكومة المؤقتة عبد الحميد الدبيبة، وعضوي المجلس الرئاسي موسى الكوني وعبد الله اللافي، ونائبة رئيس بعثة الأمم المتحدة في ليبيا جورجيت غانيون.

وبرز، خلال افتتاح المركز الإعلامي لمفوضية الانتخابات أمس، تأكيد الدبيبة أن حكومته ملتزمة بإجراء الانتخابات في موعدها المقرر في 24 ديسمبر المقبل، وأن وزارة الداخلية أعدت خطة قوامها 30 ألف شرطي لتأمين العملية الانتخابية في عموم البلاد، مضيفاً «نطمح جميعاً إلى ديمقراطية حقيقية عبر مشاركة فاعلة في العملية الانتخابية». ودعا الدبيبة «الجميع لتقديم ما يلزم من تنازلات لإنجاح الانتخابات وتغليب مصلحة ليبيا على المصالح الفئوية»، مؤكداً أن حكومته ستقدّم كل ما يلزم لإجراء الانتخابات في موعدها المحدد. وحذر الليبيين من تجاهل العملية الانتخابية وعدم الإقبال على المشاركة فيها، وقال إن «العزوف عن الاقتراع هو بمثابة صك مفتوح لأقلية تفرض رأيها على الشعب، فحان الوقت لأن يقول الشعب الليبي كلمته». وتابع «الأمم لا تتقدّم ولا تزدهر إلا عندما تكون مستقرة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً»، مضيفاً «نطمح جميعاً إلى ديمقراطية حقيقية تصل ببلادنا إلى بر الأمان».

من جهته، طالب رئيس مجلس النواب عقيلة صالح بضرورة إنجاز الانتخابات الرئاسية والبرلمانية بالتزامن، معتبراً أن «الفشل يحرم البلاد من فرصة تحقيق الأمن والاستقرار». وأكد صالح، في كلمة مسجلة خلال المناسبة، ثقة النواب في المفوضية، معرباً عن أمله في أن «تستمر في عملها وفق جدول زمني واستغلال الوقت والسعي لتوفير مناخ ديمقراطي آمن». وطالب «بالتنسيق مع الجميع وعدم الالتفات إلى محاولات العرقلة التي يقوم بها البعض لتحقيق مكاسب على حساب الليبيين».

كما انضم المجلس الرئاسي إلى الداعين لإجراء الاستحقاق المقرر في 24 ديسمبر في موعده. وطالب نائب رئيس المجلس الرئاسي موسى الكوني، في كلمته، الأفرقاء السياسيين بأن يتصارعوا داخل صناديق الاقتراع وليس خارجها، معتبراً أن الانتخابات هي «الفيصل الذي يحدد من يدير الدولة في المرحلة المقبلة ويصل بليبيا إلى بر الأمان». وأعرب الكوني عن تمنّي المجلس الرئاسي أن تصل الأجسام السياسية في البلاد إلى توافق حول قاعدة دستورية «في أسرع وقت لتنظيم الانتخابات، كي لا تكون خيارات الشعب الليبي سيئة بسبب ضيق الوقت»، مبيناً أن الجميع متفق على تنظيم الانتخابات وإن اختلفوا حول الشكليات.

وفي المناسبة نفسها، تعهد رئيس المفوضية العليا للانتخابات عماد السائح «بإجراء العملية الانتخابية على الرغم من الظروف التي تحيط بها، فقد تلقينا إشارات إيجابية ودعماً شعبياً يعكس تمسك الشعب بالانتخابات»، مضيفاً أن «خيار التوجه نحو 24 ديسمبر لا محيد عنه، والمفوضية في أتم الجاهزية لذلك، ويتطلب ذلك بيئة مسؤولة، وهي شرط لتنفيذ المفوضية انتخابات حرة ونزيهة»، داعياً كل الليبيين إلى ممارسة حقوقهم السياسية والمشاركة في الانتخابات ومساندة المفوضية للوفاء بالتزاماتها. وأعلن عن بدء استقبال رسائل المواطنين الراغبين في التسجيل أو تغيير مراكز انتخابهم، أو الذين وصلوا إلى السن القانونية للتسجيل للانتخاب، وذلك حتى نهاية الشهر الحالي. وأكد السائح أن المركز الإعلامي قائم على توفير كافة المعلومات للمواطنين «عن معايير تسجيل الناخبين ومراكز الانتخاب على موقع المفوضية الإلكتروني، إضافة إلى إمكانية الاتصال بالمركز عبر أرقام هواتف مجانية»، مشيراً إلى التزام المفوضية بتحمّل مسؤولياتها «أمام الليبيين الذين اختاروا الديمقراطية نهجاً لبناء الدولة».

> تعهدت الأمم المتحدة بتقديم الدعم لإجراء الانتخابات بموعدها
>
> صالح: لعدم الالتفات إلى محاولات العرقلة من البعض

والدعوات المحلية من أركان السلطة المحلية لإجراء الانتخابات في موعدها، قابلها دعم أممي ودولي، فنائبة رئيس البعثة الأممية في ليبيا جورجيت غانيون أكدت، خلال كلمة لها، أن الأمم المتحدة تتعهد بتقديم الدعم لليبيا من أجل إجراء الانتخابات في 24 ديسمبر. واعتبرت غانيون أن «تقديم المفوضية انتخابات حرة ونزيهة»، داعياً كل الليبيين إلى ممارسة حقوقهم السياسية والمشاركة في الانتخابات ومساندة المفوضية للوفاء بالتزاماتها. وأعلن عن بدء استقبال رسائل المواطنين الراغبين في التسجيل أو تغيير مراكز انتخابهم، أو الذين وصلوا إلى السن القانونية للتسجيل للانتخاب، وذلك حتى نهاية الشهر الحالي. وأكد السائح أن المركز الإعلامي قائم على توفير كافة المعلومات للمواطنين «عن معايير تسجيل الناخبين ومراكز الانتخاب على موقع المفوضية الإلكتروني، إضافة إلى إمكانية الاتصال بالمركز عبر أرقام هواتف مجانية»، مشيراً إلى التزام المفوضية بتحمّل مسؤولياتها «أمام الليبيين الذين اختاروا الديمقراطية نهجاً لبناء الدولة».

وفي المناسبة نفسها، تعهد رئيس المفوضية العليا للانتخابات عماد السائح «بإجراء العملية الانتخابية على الرغم من الظروف التي تحيط بها، فقد تلقينا إشارات إيجابية ودعماً شعبياً يعكس تمسك الشعب بالانتخابات»، مضيفاً أن «خيار التوجه نحو 24 ديسمبر لا محيد عنه، والمفوضية في أتم الجاهزية لذلك، ويتطلب ذلك بيئة مسؤولة، وهي شرط لتنفيذ المفوضية انتخابات حرة ونزيهة»، داعياً كل الليبيين إلى ممارسة حقوقهم السياسية والمشاركة في الانتخابات ومساندة المفوضية للوفاء بالتزاماتها. وأعلن عن بدء استقبال رسائل المواطنين الراغبين في التسجيل أو تغيير مراكز انتخابهم، أو الذين وصلوا إلى السن القانونية للتسجيل للانتخاب، وذلك حتى نهاية الشهر الحالي. وأكد السائح أن المركز الإعلامي قائم على توفير كافة المعلومات للمواطنين «عن معايير تسجيل الناخبين ومراكز الانتخاب على موقع المفوضية الإلكتروني، إضافة إلى إمكانية الاتصال بالمركز عبر أرقام هواتف مجانية»، مشيراً إلى التزام المفوضية بتحمّل مسؤولياتها «أمام الليبيين الذين اختاروا الديمقراطية نهجاً لبناء الدولة».

والدعوات المحلية من أركان السلطة المحلية لإجراء الانتخابات في موعدها، قابلها دعم أممي ودولي، فنائبة رئيس البعثة الأممية في ليبيا جورجيت غانيون أكدت، خلال كلمة لها، أن الأمم المتحدة تتعهد بتقديم الدعم لليبيا من أجل إجراء الانتخابات في 24 ديسمبر. واعتبرت غانيون أن «تقديم المفوضية انتخابات حرة ونزيهة»، داعية «جميع الأطراف إلى سرعة التوافق على قاعدة دستورية لتعويض انتهاء الاجتماع السابق في جنيف من دون اتفاق حولها». كما أعرب السفير الأميركي لدى ليبيا ريتشارد نولاند عن سعادة بلاده بافتتاح المركز الإعلامي للمفوضية، والبدء في تحديث سجل الناخبين. وقال «نريد إيصال رسالة قوية بضرورة إجراء الانتخابات في موعدها المقرر، وعلى الليبيين اغتنام الفرصة لاستعادة سيادة بلدهم والوصول إلى حكومة تلبي طموحاتهم».

وعلى الرغم من تأكيد أطراف الحكم في البلاد ضرورة إجراء الانتخابات في موعدها، فإن بقاء الخلافات قائمة حول الأساس الدستوري، الذي ستجرى حوله الانتخابات، يثير مخاوف من أن تؤدي إلى تأجيلها، على الرغم من حث البعثة الأممية أعضاء ملتقى الحوار على مواصلة التشاور للتوصل إلى حل توافقي بشأن القاعدة الدستورية للانتخابات. وأكدت البعثة، في بيان السبت، استعدادها لـ«بذل الجهود مع أعضاء الملتقى ولجنة التوافقات، من أجل بناء أرضية مشتركة بالاستناد إلى مقترح اللجنة القانونية، الذي يعد الإطار المرجعي للقاعدة الدستورية للانتخابات». وتنطلق المخاوف من إمكان عرقلة بعض الأطراف الاستحقاق الانتخابي لأنه قد يؤدي إلى إخراجها من المشهد، خصوصاً مع تلميح رئيس المجلس الأعلى خالد المشري إلى وقوف اللواء المتقاعد خليفة حفتر وراء العرقلة، قائلاً إن بعض الأطراف «تحاول فرض انتخابات بلا شروط محددة للترشح كالتي نجدها في أغلب الدساتير، ومنها منع ترشح العسكريين ومن يحملون جنسيات دول أجنبية».

وألمح المشري إلى حفتر من دون أن يسمّيه قائلاً: «انزع البذلة العسكرية وتخلى عن الجنسية الأجنبية وسوّ وضعك القانوني مع جرائم الحرب».

تونس: «النهضة» تبحث حكومة سياسية بقيادة المشيشي

تونس ـ **العربي الجديد**

كشف مصدر من حركة «النهضة» التونسية، لـ«العربي الجديد»، أمس الأحد، أن شورى الحركة بحث، أول من أمس السبت، الدعوة إلى حكومة سياسية بقيادة رئيس مجلس الوزراء الحالي هشام المشيشي. وأكد أن الوضع الصحي الحرج الذي تمر به البلاد حالياً، وتداعياته على الأوضاع الاجتماعية والسياسية، يفرض تغييراً سريعاً على هيكلة الحكومة حتى تكون أكثر نجاعة. وحول لقاء رئيس الحركة، راشد الغنوشي، ورئيس الجمهورية قيس سعيّد، قال المصدر إن الغنوشي أكد مرة أخرى أنه كان لقاءً ودياً وإيجابياً، من دون الدخول في التفاصيل.

في سياق آخر، اجتمع سعيّد، مساء أول من أمس السبت، بشكل طارئ مع قيادات عسكرية وأمنية، ودعا إلى التفكير في تصور جديد لمواجهة تفشي فيروس كورونا. وشدّد على أن «المسؤولية الوطنية لا تقوم على الحسابات السياسية أو التنافس أو المبارزة، بل ترتكز على توحيد الجهود والإجراءات التي يتعيّن اتخاذها في الفترة المقبلة». من جهة أخرى، أظهر استطلاع للرأي لمؤسسة «سيغما كونساي» وجريدة «المغرب»، نُشر أمس، تصدّر وزير الصحة السابق، القيادي في «النهضة»، عبد اللطيف المكي، ترتيب الشخصيات السياسية التي تحظى بثقة التونسيين بنسبة 39 في المائة، في مقابل 29 في المائة لسعيّد. وجاء النائب الصافي سعيد، في المرتبة الثالثة بنسبة ثقة 27 في المائة، ثم رئيسة الحزب الدستوري الحر، عبير موسي بـ21 في المائة، وأخيراً الرئيس الأسبق، المنصف المرزوقي، بـ19 في المائة.

اليمن: الحوثيون يستهدفون معسكراً للجيش

قُتل جنديان وأصيب 20 آخرون في اليمن، أمس الأحد، جراء قصف صاروخي استهدف مسجداً في معسكر للجيش، جنوبي البلاد، وفق مصدر حكومي. وقال المصدر إن «قصفاً بصاروخ استهدف مسجداً في معسكر اللواء الخامس مشاة، التابع للجيش بمديرية مودية في محافظة أبين (جنوب)». وأضاف: «القصف وقع أثناء تأدية الجنود صلاة الظهر، ما أسفر عن سقوط قتيلين ونحو 20 جريحاً، بعضهم في حالة خطيرة». بدوره، قال مستشار وزارة الإعلام اليمنية محمد قيزان، عبر حسابه على «تويتر»، إن «عملاً إرهابياً جباناً استهدف جنود اللواء الخامس مشاة بمحافظة أبين أثناء أدائهم لصلاة الظهر داخل المسجد». وأوضح أن «قتلى وجرحى سقطوا جراء العمل الإرهابي (من دون تحديد عددهم)». تضاربت الأنباء في اللحظات الأولى من الهجوم، حول سبب الانفجار الذي هزّ المعسكر، قبل أن تؤكد صور متداولة تعرض المعسكر لهجوم حوثي. ولم تصدر السلطات اليمنية أية إفادات رسمية بشأن الحادث، فيما لم تعلن أية جهة مسؤوليتها عن الهجوم حتى الساعة نفسها. وتتقاسم القوات الحكومية وأخرى تابعة لـ«المجلس الانتقالي الجنوبي» الانفصالي، المدعوم إماراتياً، السيطرة على محافظة أبين (جنوب) والتي تشهد مواجهات متكررة بين الطرفين.

(الأناضول)

توتر أميركي ـ تركي على خلفية تسلّم مطلوب

تشهد العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة تجاذباً بشأن رجل الأعمال التركي، سيزجين باران قرقماز، المعتقل في النمسا، والذي تُرغب كل من الدولتين في تسلمه، في ملف من شأنه إعادة إحياء التوتر بينهما. وكان قرقماز قد اعتُقل بطلب أميركي في فيينا في 19 يونيو/حزيران الماضي، بعد فراره من أنقرة في ديسمبر/كانون الأول الماضي. ومن المفترض أن يمثل اليوم الإثنين، أمام محكمة ستبتّ في طلب تسليمه لواشنطن. ويتهم المدعون الأميركيون قرقماز والمقامرين معه في الولايات المتحدة بأنهم قاموا بتبييض 112 مليون يورو، حصل عليها بالاحتيال عبر حسابات مصرفية في تركيا ولوكسمبورغ. ويتهمونه أيضاً باستخدام هذا المال لشراء شركة الطيران التركية «بوراجيت» وفنادق في تركيا وسويسرا وبخت أطلق عليه اسم «الملكة آن» وكذلك فيلا وشقة في إسطنبول تطلان على البوسفور. وقال مسؤول في السفارة التركية في فيينا، إن أنقرة تريد محاكمة قرقماز بتهمة «تبييض الأموال».

وسبق أن اتُّهم مقدم برامج مشهور في تركيا، فائز أتيس بالمشاركة في محاولة ابتزاز قرقماز مقابل إنهاء متاعبه القضائية في تركيا. وقدّم أتيس استقالته رافضاً هذه الاتهامات ضده. كما اتهم زعيم المافيا الراحل سادات بكر، وزير الداخلية سليمان صويلو بأنه «حذّر قرقماز من اعتقاله»، الوشيك ما أفسح أمامه المجال للفرار.

(فرانس برس)

شرق غرب

بيدرسون يُشارك في استانة 16

أعلنت وزارة الخارجية الكازاخية، مساء أول من أمس السبت، أن مبعوث الأمم المتحدة إلى سورية غير بيدرسن (الصورة) وممثلي دول جوار سورية سيشاركون في الجولة 16 من مباحثات أستانة، إلى جانب الدول الراعية تركيا وروسيا وإيران. ونقلت وكالة «تاس» الروسية عن الوزارة تأكيدها أن بيدرسن، وممثلين عن الأمم المتحدة، والأردن والعراق ولبنان، سيشاركون في المباحثات التي ستعقد في العاصمة الكازاخية نور سلطان من 6 إلى 8 الشهر الحالي.

(العربي الجديد)

مهلة من النظام السوري لمسلحين في درعا

نشر النظام السوري لوائح أسماء تحتوي نحو 100 اسم من المطالبين بتسليم أسلحتهم في مدينة الصنمين، غربي محافظة درعا، في مؤشر على نيات النظام التصعيد ضد هذه المدينة على غرار تعامله مع منطقة درعا البلد. وذكر «تجمع أحرار حوران» أنه حصل، مساء أول من أمس السبت، على أسماء الذين مُنحوا مهلة زمنية لتسليم الأسلحة تنتهي يوم الخميس المقبل.

(العربي الجديد)

السودان: صدور الحكم بحق والي سنار السابق

أصدرت محكمة جنايات مدينة سنجة السودانية، أمس الأحد، حكماً بإيداع والي سنار الأسبق أحمد عباس مؤسسة إصلاحية لمدة سنتين، وذلك بعد إدانته بالفساد الإداري واستغلال السلطة وخيانة الأمانة. واتُّهم عباس بـ«التصرف في مشروع زراعي قبل سنوات»، وأدين بموجب «قانون التفكيك ومحاربة الفساد واسترداد الأموال»، لكنه أودع في مؤسسة سجن بسبب القانون الذي يمنع سجن كل من تجاوز سن الـ70.

(العربي الجديد)

فرنسا ترفض تسليم الجزائر خرائط التفجيرات النووية

كشف وزير المجاهدين الجزائري، الطيب زيتوني، أمس الأحد، إن فرنسا ترفض تسليم بلاده خرائط تفجيرات نووية أجرتها في صحرائها، خلال ستينيات القرن الماضي. وأضاف في مقابلة مع وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية، أن «الطرف الفرنسي يرفض تسليم الخرائط الطبوغرافية التي قد تسمح بتحديد مناطق دفن النفايات الملوثة، المشعة أو الكيميائية غير المكتشفة لغاية اليوم». وأجرت السلطات الاستعمارية الفرنسية، 17 تجربة بالصحراء الجزائرية (4 فوق الأرض و13 تحتها)، بين عامي 1960 و1966.

(الأناضول)

فرنسا: ولاية رابعة للوبان على راس حزبها

فازت مارين لوبان (الصورة) بولاية رابعة على رأس حزبها «التجمّع الوطني» اليميني المتطرف في فرنسا، أمس الأحد، في نتيجة متوقعة، ولكنها ستتخلى عن منصبها موقتاً في الخريف للاستعداد للانتخابات الرئاسية في ربيع 2022. وحازت لوبان على نسبة 98,35 في المائة من أصوات المنتسبين، في اقتراع كانت مرشحته الوحيدة وأعقب افتتاح الحزب لمؤتمره في بريتينيان، جنوبي فرنسا، أول من أمس السبت.

(فرانس برس)

حوار «الإدارة الذاتية» ونظام الأسد: عوائق تمنع التفاهمات

تدفع روسيا بقوة لإجراء حوار بين أكراد سورية والنظام، في محاولة لقطع الطريق أمام ما اعتبرته «محاولات أميركية لتحقيق الانفصال». لكن الحوار بحدّ ذاته يصطدم بعراقيل عدة، تبدا من دمشق

عماد كركص

تنطلق الدعوة الروسية إلى «الإدارة الذاتية» الكردية لشمال سورية وشرقها، بفتح حوار جديد مع النظام في دمشق، من قواعد تنافسية بحتة لا تخرج عن إطار التزاحم الروسي الأميركي في سورية، وشرقها تحديداً. لكن تلقّف «الإدارة» لتلك الدعوة بـ«الترحيب الحذر»، يعتبر خطوة غير محسوبة من قبل مسؤوليها، سياسيين وعسكريين. ففي حال كان هذا الترحيب حقيقياً وليس مجرد تكتيك، من المتوقع أن يخلق مشاكل لوجستية لهذه «الإدارة»، لا سيما مع حلفائها الأساسيين في التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة، ما إذا مضت أبعد من المتوقع في هذا الحوار، إن بدأ، فإن احتمال إثارة غضب واشنطن عليها سيكون قائماً. وسيعرّضها ذلك لتجفيف منابع الدعم، المالي والعسكري والسياسي الأميركي، وربما رفع الغطاء عنها.

ويُفهم من تكتيك «الإدارة الذاتية» أن المسؤولين الأكراد في القامشلي يحاولون خلق توازن في علاقتهم بين موسكو وواشنطن، لا سيما بعد «شبه التخاذل» الأميركي الذي واجهه الأكراد، إبان هجوم الأتراك والمعارضة السورية ضد «قوات سورية الديمقراطية» (قسد) في خريف عام 2019، عندما شنّت تركيا عملية «نبع السلام» على وقع الانسحاب الأميركي الجزئي من بعض المواقع شمالي شرق سورية. لكن واشنطن لا تأخذ في الاعتبار هذه الحسابات، إذ يضع «قانون قيصر»، الذي أقرته الإدارة الأميركية بموافقة الحزبين الديمقراطي والجمهوري في الكونغرس والشيوخ، حدوداً صارمة على أي طرف يتعاون مع النظام أو يتواصل معه تحت أي صيغة من الصيغ. ويعني هذا أن «الإدارة الذاتية» لن تنجح في الرهان على تعاطف ودعم الإدارة الديمقراطية الحالية معها في واشنطن، فلا يمكن تجاوز القوانين هناك، تحت أي ظرف أو ضمن أي مبرر.

بالتالي، فإن الحوار بين «الإدارة الذاتية» ونظام بشار الأسد، وإن بدا وقطع أشواطاً إيجابية، إلا أنه سيخضع لمآلات الواقع في شمال وشرق سورية، الذي سيكون معقداً ومتشابكاً ومحط تكهنات وأسئلة عدة، تحديداً حول الموقف الأميركي من «الإدارة»، وكيفية انعكاس ذلك على التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة، أما إذا مضت أبعد من المتوقع في هذا الحوار، إن بدأ، فإن احتمال إثارة غضب واشنطن عليها سيكون قائماً. وسيعرّضها ذلك لتجفيف منابع الدعم، المالي والعسكري والسياسي الأميركي، وربما رفع الغطاء عنها.

ويُفهم من تكتيك «الإدارة الذاتية» أن المسؤولين الأكراد في القامشلي يحاولون خلق توازن في علاقتهم بين موسكو وواشنطن، لا سيما بعد «شبه التخاذل» الأميركي الذي واجهه الأكراد، إبان هجوم الأتراك والمعارضة السورية ضد «قوات سورية الديمقراطية» (قسد) في خريف عام 2019، عندما شنّت تركيا عملية «نبع السلام» على وقع الانسحاب الأميركي الجزئي من بعض المواقع شمالي شرق سورية. لكن واشنطن لا تأخذ في الاعتبار هذه الحسابات، إذ يضع «قانون قيصر»، الذي أقرته الإدارة الأميركية بموافقة الحزبين الديمقراطي والجمهوري في الكونغرس والشيوخ، حدوداً صارمة على أي طرف يتعاون مع النظام أو يتواصل معه تحت أي صيغة من الصيغ. ويعني هذا أن «الإدارة الذاتية» لن تنجح في الرهان على تعاطف ودعم الإدارة الديمقراطية الحالية معها في واشنطن، فلا يمكن تجاوز القوانين هناك، تحت أي ظرف أو ضمن أي مبرر.

بالتالي، فإن الحوار بين «الإدارة الذاتية» ونظام بشار الأسد، وإن بدا وقطع أشواطاً إيجابية، إلا أنه سيخضع لمآلات الواقع في شمال وشرق سورية، الذي سيكون معقداً ومتشابكاً ومحط تكهنات وأسئلة عدة، تحديداً حول الموقف الأميركي من «الإدارة»، وكيفية انعكاس ذلك على التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة، أما إذا مضت أبعد من المتوقع في هذا الحوار، إن بدأ، فإن احتمال إثارة غضب واشنطن عليها سيكون قائماً. وسيعرّضها ذلك لتجفيف منابع الدعم، المالي والعسكري

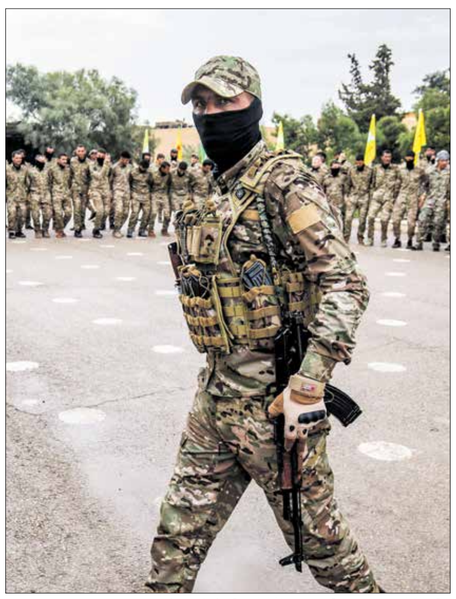
يعتبر الأكراد أن جهودهم تمنحهم حقاً بإدارة ذاتية (فرانس برس)

عدة، لكن تلك المحطات لم تؤخذ على محمل الجد، لا سيما أنها بحثت ملفات آنية وغير استراتيجية عميقة. غير أن الدعوة الروسية تنطلق من التلميح إلى أخذ الأكراد مواقعهم «كأقليم حكم ذاتي» في الحوار، والتواصل مع الحكومة المركزية في دمشق على هذا الأساس، على الرغم من أن النظام في دمشق يرفض هذا الطرح أساساً، حتى ولو كان مصدره حليفه الروسي. وكان وزير الخارجية السابق للنظام، الراحل وليد المعلم، أشار إلى عدم الرضى عن كل الطروحات الروسية حيال التعامل مع الإدارة، مؤكداً أن النظام لا يمكن أن يقبل إلا بفرض السيادة على كافة الجغرافية السورية.

ويوم الجمعة الماضي، دعا وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أكراد سورية إلى إبداء اهتمام بالحوار مع حكومة دمشق، وعدم الرضوخ لمحاولات فرض نزعات انفصالية عليهم. وأكد لافروف، خلال مؤتمر صحافي، أن موسكو منذ بداية النزاع السوري تشجع على إجراء اتصالات مباشرة بين الأكراد وحكومة دمشق، بهدف التوصل إلى اتفاقات بشأن كيفية التعايش معاً في دولة واحدة، لافتاً إلى أن العراق المجاور يشكل مثالاً جيداً يمكن الاستفادة منه في هذا الصدد.

وكشف لافروف أن بلاده «على تواصل مع الهياكل الكردية ونطلعها على مواقفنا، لكن الأهم هو أن تبدي استقلاليتها واهتمامها بحل كافة المسائل العالقة مع الحكومة المركزية». وتطرق إلى ما حصل عقب إعلان إدارة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب عن سحب قوات الولايات المتحدة من سورية، مؤكداً أن زعماء أكراداً توجّهوا إلى موسكو بطلب مساعدتهم في «إقامة جسور» مع دمشق، لكن عندما راجعت واشنطن قرارها بعد أيام اختفى اهتمام الأكراد بهذه الاتصالات. وقال لافروف: «نحن مستعدون للمساعدة في إجراء الاتصالات والمشاورات، لكن ذلك يتطلب الاتساق في مواقف الطرفين». وحذر من المساعي الأميركية الرامية إلى تحريض بعض التنظيمات الكردية على الانفصالية، مبدياً أمل موسكو في أن الأكراد الذين يسعون إلى تطبيع العلاقات مع دمشق يدركون خطورة هذا الأمر.

«الإدارة الذاتية» الكردية قابلت هذه التصريحات بترحيب حذر ومشروط، وذكرت في بيان صادر عن دائرتها للعلاقات الخارجية، أول من أمس السبت، «أن الأزمة في سورية لا يمكن حلها إلا عن طريق الحوار والتفاهم السوري السوري. وفي هذا الإطار، تبذل الإدارة الذاتية كل جهودها من أجل تحقيق هذا الهدف، بما فيه الحوار مع دمشق، لكن المعضلة الأساسية والمتجذرة في سورية في أحد أهم جوانبها هي أن النظام السوري لا يتقبل واقع التغيير في سورية، ويتمسك بالذهنية ذاتها التي أدت إلى هذه الأزمة والمعاناة السورية، ولذلك فالنظام لا يتحاور بشكل جدي مع أي من الأطراف السورية، ليس فقط الإدارة الذاتية». ووصف البيان تصريحات لافروف بـ«الإيجابية». وشدّدت «الإدارة» على أن «الحوار أمر استراتيجي»، مرحّبة بدور الوساطة الروسي. وأكدت الاستعداد للدخول في الحوار مع دمشق «لكن مع ضرورة مراعاة خصوصية مناطقنا، والتضحيات التي تم تقديمها في الدرجة الأولى ضد الإرهاب ومن أجل سورية ووحدتها ووحدة شعبها». وحول هذه التطورات، يرى صالح كدو، كبير المفاوضين لـ«حزب الوحدة الوطنية»، والتي يشغل أشخاصها مناصب ضمن «الإدارة الذاتية»، أن «هناك قضيتين رئيسيتين يمكن مناقشتهما والتحاور فيهما مع النظام؛ الأولى تتعلق بشكل النظام السياسي في مستقبل سورية، مثل علاقة المركز بالأطراف والنظام القانوني والسياسي وهوية الدولة. والثانية تتعلق بشكل ونمط العلاقة التي تربط مناطق شمال سورية وشرقها بالحكومة المركزية، من الجانب السياسي والاقتصادي، والتي لا تعني بأي شكل من الأشكال الانفصال عن الدولة السورية».

ويرفض كدو، في حديث مع «العربي الجديد»، اتهام «الإدارة» بأنها تدّعي تمثيل المكون الكردي في سورية، مشيراً إلى أنه «لا يوجد طرف سياسي يمثل بنية أهلية مطلقة في سورية، وجميع الأطراف تمثل توجهات سياسية. ولا يمكن اعتبار أن الإدارة الذاتية أو المجلس الوطني هما فقط من يمثلان الأكراد، وفي الوقت نفسه لا يمكن اعتبار أن الإدارة الذاتية تمثل الأكراد فقط، وإنما هناك جزء واسع من المجتمع العربي والسرياني والأرمني في مناطقها، الموجودين بالآلاف في هياكل الإدارة الذاتية وإداراتها المختلفة وأجهزتها الأمنية والقوات العسكرية من خلال قوات سورية الديمقراطية. وتتبنى هذه الفئات تطلعات الإدارة السياسية، لذلك فإن الإدارة تمثل إرادة مجموعة من السوريين على اختلاف أطيافهم».

محاولات سابقة فاشلة

يقلل شلال كدو (الصورة)، القيادي في «المجلس الوطني الكردي» المعارض لـ«الإدارة الذاتية» من أهمية الحوار الكردي مع النظام، باعتبار أن الإدارة سعت سابقاً للحوار مع النظام من خلال جولات عدة في دمشق وقاعدة حميميم الروسية، لكنّ كلّ تلك المحاولات باءت بالفشل، بحسبه. ولفت، في حديث مع «العربي الجديد» إلى أنّ «أيّ حوار ستعقده الإدارة الذاتية مع النظام، لن تمثل فيه إلّا نفسها، فهي لا تمثل الأكراد السوريين».

خاص

تستمرّ موجة انسحاب مرشحين مدنيين من الانتخابات النيابية العراقية، المقررة في 10 أكتوبر/ تشرين الأول المقبل، وإعداد الخطط الأمنية اللازمة لمراكز الاقتراع والمرشحين والناخبين على حد سواء، إلا أن عدد المرشحين المنسحبين من هذا السباق قبل أقل من 100 يوم على إجرائه، يقترب من 120 مرشحاً. وأغلب هؤلاء من قوى وتيارات مدنية، سواء من الحركات والكيانات التي تشكّلت عقب الاحتجاجات التي شهدتها البلاد، مطلع أكتوبر 2019، أو تلك التي كانت موجودة قبلها، وفق ما تكشف مصادر قريبة من المفوضية العليا للانتخابات في العراق، لـ«العربي الجديد». وتشير المصادر إلى أن الانسحابات تأتي لأسباب متعلقة بشكل رئيسي بتهديدات مباشرة لحياة المرشحين، أو ضغوط تعرضوا إليها للانسحاب من دوائر انتخابية، مكتفلة أصلاً بمرشحين من أحزاب دينية وفصائل مسلحة، خصوصاً في ديالى وصلاح الدين وبابل ونينوى والعاصمة بغداد. وترى المصادر أن الانسحاب يمثّل أول إخفاق في مجال الأمن الانتخابي، وأحد صور تدخّل الجماعات المسلحة أو دور النفوذ السياسي والمناصب الحكومية السلبي فيها. وتكشف أنه من المتوقع أن تعلن المفوضية في غضون الأيام القليلة المقبلة الأسماء النهائية للمرشحين، وسيتم منح كل مرشح منهم رقماً انتخابياً بعد استبعاد أسماء المنسحبين من السباق والمصادقة على قوائم أسماء من جرى استبعادهم لأسباب قانونية.

في السياق، يكشف مرشحون منسحبون لـ«العربي الجديد» تلقيهم تهديدات دفعتهم إلى إعلان انسحابهم، ويشيرون إلى رصد بافطات لأحدهم في الحي الذي يقطنه يعلن انسحابه تأكيداً للخطوة، في حين انسحب عدد من المرشحين بسبب ضغوط عشائرية أو اجتماعية لسحب ترشيحهم لمصلحة آخرين. وكانت قوى وحركات سياسية مدنية عدة قد أعلنت الشهر الماضي، عن الانسحاب أو تعليق مشاركتها في الانتخابات، رداً على استمرار استهداف الناشطين وإخفاق الحكومة في الكشف عن هوية الجهات المتورطة أو وقف عمليات الاستهداف، وأبرز هذه القوى حركة «البيت الوطني» والحزب الشيوعي العراقي، و«اتحاد العمل والحقوق»، و«نازل آخذ حقي»، و«الجبهة المدنية العراقية»، و«الحزب العراقي الليبرالي» و«تنسيقية بغداد»، وقبلها انسحب «تيار المرحلة» المقرب من مصطفى الكاظمي، من سباق الانتخابات، معلناً عبر القيادي فيه عبد الرحمن الجبوري أن «هدم أصنام بغداد يحتاج استراتيجية وصبر فتح مكة». وحول هذه التطورات، يشير المرشح السابق عن كيان «إشراقة كانون»، علي حسن، في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن «الملابسات التي يتعرض لها المرشحون المدنيون كثيرة، ومنها ما يتعدى حدود المضايقة لتصل إلى التهديد بالتصفية الجسدية، ذلك أن الأحزاب التقليدية لا تريد أن يكون لديها منافس في المناطق التي ضعف نفوذها فيها، وتحديداً في محافظات الجنوب العراقي، التي شهدت تظاهرات ساخنة». ويوضح أن «هناك بعض المرشحين انسحبوا بسبب الضعف المادي، ولا يملك غالبيتهم نفقات تغطية الحملة الانتخابية أو توفير الأمور اللوجستية للقاء الأهالي والوجهاء. وهو سبب مهم يدفع كثيراً من المرشحين المستقلين الذين يرفضون تلقي المال السياسي من المسؤولين، إلى الانسحاب ليضمنوا بذلك بقاء سمعتهم نظيفة أمام العراقيين».

مرشح آخر من محافظة ديالى سحب ترشحه من الانتخابات الأسبوع الماضي، يؤكد في حديث لـ«العربي الجديد»، تعرّضه إلى تهديد بشكل مباشر. ويقول إنه تلقى عبر حسابه في «فيسبوك» سلسلة من الصور لمنزله وابنه البالغ من العمر سبع سنوات، وصوراً لأشخاص من أسرته، و«بعد تفكير عميق بالقرار انسحبت لأن التهديد واضح وصريح». بدوره، يتحدث أستاذ جامعي، كان مرشحاً عن دائرة نينوى الانتخابية السادسة شمالي العراق، عن سبب انسحابه بأنه «تجنب لمشاكل أكبر». ويضيف في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن الدائرة التي ترشح فيها بعد تشجيع من مقربين «تعج بمرشحي الفصائل والأحزاب»، معتبراً أن ترشحه جعله أدنى لهم من دون أن يدرك ذلك. ويشير إلى تعرّضه وعائلته، ومن بينهم شقيقه، لمضايقات عدة. ويقول: «كانت فكرة التنافس مع مرشحي من يحكم المدينة بالسلاح خطوة غبية. الحكومة لم تتمكن من حماية مقرها في المنطقة الخضراء فكيف ستحميني؟».

وعن هذه الأحداث يعتبر الناشط ليث الحيالي، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «البيئة الانتخابية غير آمنة بالنسبة للمرشحين والناخبين على حد سواء». ويضيف أن «في العراق اليوم ثلاثة أنواع من القواعد الناخبة. النوع الأول يتمثل بالجمهور الحزبي الذي سيتوجه في يوم الانتخابات إلى أنتخاب السياسيين الفاسدين المعروفين وهو قليل جداً مقارنة بعدد الناخبين. النوع الثاني هو الجمهور الذي يؤمن بمقاطعة الانتخابات. أما النوع الثالث فيمثل غالبية المجتمع العراقي، ويتجه اليوم لاختيار مرشحين من المدنيين المعروفين على مستوى الأوساط الاحتجاجية أو في مجالات ونشاطات المجتمع المدني وحقوق الإنسان. بالتالي إن الأحزاب التقليدية والفصائل المسلحة تعرف أن الغالبية من الشعب العراقي سيتوجهون إلى انتخاب شخصيات جديدة، الأمر الذي دفعها إلى تهديد المرشحين وإبعادهم عن المشهد السياسي». ويرى أن «الأحزاب والفصائل المسلحة والمليشيات تخشى من وصول العلمانيين إلى البرلمان، وتكوين كتلة العراقي».

من تظاهرات بعد سلسلة اغتيالات طاولت ناشطين (أحمد الربيعي/فرانس برس)

الانتخابات العراقية

تهديدات المليشيات تجبر مرشحين مدنيين على الانسحاب

بغداد ـ **زيد سالم**

على الرغم من تشكيل حكومة مصطفى الكاظمي لجنة أمنية عليا تتولى التحضير للانتخابات البرلمانية المقررة في 10 أكتوبر/تشرين الأول المقبل، وإعداد الخطط الأمنية اللازمة لمراكز الاقتراع والمرشحين والناخبين على حد سواء، إلا أن عدد المرشحين المنسحبين من هذا السباق قبل أقل من 100 يوم على إجرائه، يقترب من 120 مرشحاً. وأغلب هؤلاء من قوى وتيارات مدنية، سواء من الحركات والكيانات التي تشكّلت عقب الاحتجاجات التي شهدتها البلاد، مطلع أكتوبر 2019، أو تلك التي كانت موجودة قبلها، وفق ما تكشف مصادر قريبة من المفوضية العليا للانتخابات في العراق، لـ«العربي الجديد». وتشير المصادر إلى أن الانسحابات تأتي لأسباب متعلقة بشكل رئيسي بتهديدات مباشرة لحياة المرشحين، أو ضغوط تعرضوا إليها للانسحاب من دوائر انتخابية، مكتفلة أصلاً بمرشحين من أحزاب دينية وفصائل مسلحة، خصوصاً في ديالى وصلاح الدين وبابل ونينوى والعاصمة بغداد. وترى المصادر أن الانسحاب يمثّل أول إخفاق في مجال الأمن الانتخابي، وأحد صور تدخّل الجماعات المسلحة أو دور النفوذ السياسي والمناصب الحكومية السلبي فيها. وتكشف أنه من المتوقع أن تعلن المفوضية في غضون الأيام القليلة المقبلة الأسماء النهائية للمرشحين، وسيتم منح كل مرشح منهم رقماً انتخابياً بعد استبعاد أسماء المنسحبين من السباق والمصادقة على قوائم أسماء من جرى استبعادهم لأسباب قانونية.

في السياق، يكشف مرشحون منسحبون لـ«العربي الجديد» تلقيهم تهديدات دفعتهم إلى إعلان انسحابهم، ويشيرون إلى رصد بافطات لأحدهم في الحي الذي يقطنه يعلن انسحابه تأكيداً للخطوة، في حين انسحب عدد من المرشحين بسبب ضغوط عشائرية أو اجتماعية لسحب ترشيحهم لمصلحة آخرين. وكانت قوى وحركات سياسية مدنية عدة قد أعلنت الشهر الماضي، عن الانسحاب أو تعليق مشاركتها في الانتخابات، رداً على استمرار استهداف الناشطين وإخفاق الحكومة في الكشف عن هوية الجهات المتورطة أو وقف عمليات الاستهداف، وأبرز هذه القوى حركة «البيت الوطني» والحزب الشيوعي العراقي، و«اتحاد العمل والحقوق»، و«نازل آخذ حقي»، و«الجبهة المدنية العراقية»، و«الحزب العراقي الليبرالي» و«تنسيقية بغداد»، وقبلها انسحب «تيار المرحلة» المقرب من مصطفى الكاظمي، من سباق الانتخابات، معلناً عبر القيادي فيه عبد الرحمن الجبوري أن «هدم أصنام بغداد يحتاج استراتيجية وصبر فتح مكة». وحول هذه التطورات، يشير المرشح السابق عن كيان «إشراقة كانون»، علي حسن، في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن «الملابسات التي يتعرض لها المرشحون المدنيون كثيرة، ومنها ما يتعدى حدود المضايقة لتصل إلى التهديد بالتصفية الجسدية، ذلك أن الأحزاب التقليدية لا تريد أن يكون لديها منافس في المناطق التي ضعف نفوذها فيها، وتحديداً في محافظات الجنوب العراقي، التي شهدت تظاهرات ساخنة». ويوضح أن «هناك بعض المرشحين انسحبوا بسبب الضعف المادي، ولا يملك غالبيتهم نفقات تغطية الحملة الانتخابية أو توفير الأمور اللوجستية للقاء الأهالي والوجهاء. وهو سبب مهم يدفع كثيراً من المرشحين المستقلين الذين يرفضون تلقي المال السياسي من المسؤولين، إلى الانسحاب ليضمنوا بذلك بقاء سمعتهم نظيفة أمام العراقيين».

مرشح آخر من محافظة ديالى سحب ترشحه من الانتخابات الأسبوع الماضي، يؤكد في حديث لـ«العربي الجديد»، تعرّضه إلى تهديد بشكل مباشر. ويقول إنه تلقى عبر حسابه في «فيسبوك» سلسلة من الصور لمنزله وابنه البالغ من العمر سبع سنوات، وصوراً لأشخاص من أسرته، و«بعد تفكير عميق بالقرار انسحبت لأن التهديد واضح وصريح». بدوره، يتحدث أستاذ جامعي، كان مرشحاً عن دائرة نينوى الانتخابية السادسة شمالي العراق، عن سبب انسحابه بأنه «تجنب لمشاكل أكبر». ويضيف في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن الدائرة التي ترشح فيها بعد تشجيع من مقربين «تعج بمرشحي الفصائل والأحزاب»، معتبراً أن ترشحه جعله أدنى لهم من دون أن يدرك ذلك. ويشير إلى تعرّضه وعائلته، ومن بينهم شقيقه، لمضايقات عدة. ويقول: «كانت فكرة التنافس مع مرشحي من يحكم المدينة بالسلاح خطوة غبية. الحكومة لم تتمكن من حماية مقرها في المنطقة الخضراء فكيف ستحميني؟».

وعن هذه الأحداث يعتبر الناشط ليث الحيالي، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «البيئة الانتخابية غير آمنة بالنسبة للمرشحين والناخبين على حد سواء». ويضيف أن «في العراق اليوم ثلاثة أنواع من القواعد الناخبة. النوع الأول يتمثل بالجمهور الحزبي الذي سيتوجه في يوم الانتخابات إلى أنتخاب السياسيين الفاسدين المعروفين وهو قليل جداً مقارنة بعدد الناخبين. النوع الثاني هو الجمهور الذي يؤمن بمقاطعة الانتخابات. أما النوع الثالث فيمثل غالبية المجتمع العراقي، ويتجه اليوم لاختيار مرشحين من المدنيين المعروفين على مستوى الأوساط الاحتجاجية أو في مجالات ونشاطات المجتمع المدني وحقوق الإنسان. بالتالي إن الأحزاب التقليدية والفصائل المسلحة تعرف أن الغالبية من الشعب العراقي سيتوجهون إلى انتخاب شخصيات جديدة، الأمر الذي دفعها إلى تهديد المرشحين وإبعادهم عن المشهد السياسي». ويرى أن «الأحزاب والفصائل المسلحة والمليشيات تخشى من وصول العلمانيين إلى البرلمان، وتكوين كتلة قد تكون عنصر إزعاج أو إصلاح في الوضع العراقي».

من جهته، يحمّل الباحث أحمد الشريفي، في حديث مع «العربي الجديد»، حكومة الكاظمي «مسؤولية الخروقات والتجاوزات والتهديدات التي تصل إلى المرشحين الجدد للانتخابات المقبلة، كونها الراعية لجميع العراقيين وحماية أمنهم». ويرى أنه «في الحالة العراقية الحالية، الأحزاب والفصائل المسلحة هي التي تصنع الدولة ومفوضية الانتخابات والحكومة وتؤثر في القرارات الأمنية أيضاً. بالتالي فإن أي إجراءات حكومية، ضد هذه الجهات التي تستخدم سلاح الدولة في غير مكانه الصحيح، قد لا تنفع في مواجهة موجة تهديدات المرشحين». ويلفت إلى أن «هذه الفصائل المسلحة في الوقت الذي تهدد فيه المدنيين والعلمانيين من المرشحين، تريد مشاركة رمزية أو تمثيلية لهم في الانتخابات، من أجل إقامة الحجة على المتظاهرين، بأن البارزين منهم شاركوا في الانتخابات وفشلوا».

عدد المرشحين المنسحبين حتى الآن يقترب من 120

الانسحاب يمثّل أول إخفاق في مجال الأمن الانتخابي

نتيجة لانفلات السلاح

تقول رئيسة «الجبهة المدنية العراقية»، شروف العبايجي، لـ«العربي الجديد»، إن «انسحاب المرشحين من الوطنيين والعلمانيين»، هو «نتيجة طبيعية لانفلات السلاح في العراق، وبالتالي لا يمكن إجراء الانتخابات في ظل هذه الظروف، إذ يُهدّد المرشح والناخب في الوقت ذاته».

تقرير

سد النهضة

مساعٍ مصرية تتجاوز مجرد جلسة في نيويورك

على الرغم من أن التوقعات متواضعة بأن تسفر جلسة مجلس الأمن، يوم الخميس المقبل، حول سد النهضة الإثيوبي، عن أي تقدم فعلي، إلا أن مصر تطمح إلى بلوغ ما هو أكثر من مجرد عقد الجلسة

القاهرة ـ **العربي الجديد**

توجه وزير الخارجية المصري سامح شكري، صباح أمس الأحد، إلى نيويورك، في إطار التحضير للجلسة المقرر عقدها في مجلس الأمن الدولي لتناول قضية سد النهضة الإثيوبي، والتي تعقد بناء على طلب مصر والسودان. وسيناقش المجلس، يوم الخميس المقبل، الشكوى السودانية المؤيّدة من قبل مصر، في ظلّ توقعات متواضعة بأن تسفر الجلسة المرتقبة عن أي تقدم. إذ سبق أن قال المندوب الفرنسي الدائم لدى مجلس الأمن، نيكولاس دي ريفيير، بصفته الرئيس الحالي للمجلس، إن أقصى ما يمكن فعله هو دعوة الدول الثلاث إلى استئناف التفاوض، مشيراً إلى أن المجلس ليست لديه الخبرات اللازمة لحسم القضية، وهو ما يُعتبر حكماً مسبقاً على الجلسة بالفشل في إلزام إثيوبيا بأي شيء.

وقالت مصادر دبلوماسية مصرية، لـ«العربي الجديد»، إنّ الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي كلّف شكري بالسفر في ساعة متأخرة من مساء أول من أمس السبت، ليكون بذلك أرفع المسؤولين في الدول الثلاث، أطراف القضية، تواجداً في نيويورك، لمواكبة تطورات الاتصالات الجارية على مدار الساعة في أروقة الأمم المتحدة وبين الوفود الدائمة للدول الأعضاء الدائمين والحاليين. إذ تطمح مصر إلى بلوغ ما هو أكثر من مجرد عقد الجلسة، في ظل صعوبة استصدار قرار ملزم للإثيوبيين، مع رفض الصين وروسيا تدخل مجلس الأمن في قضية نزاع مائي عبر الحدود.

وأضافت المصادر أنّ مصر تركز جهودها في الفترة الحالية على إقناع فرنسا وبريطانيا بالانضمام إلى صف الولايات المتحدة لكي تقترن الدعوة المتوقع أن تقضي الجلسة إليها لعودة الدول الثلاث إلى مسار المفاوضات، بدعوة أخرى خاصة بإثيوبيا للامتناع عن القيام بأي خطوات فردية من دون تشاور وتفاوض مسبق، وإخطار بطبيعة التصرفات المائية المتوقعة، حرصاً على عدم الإضرار بدولتي المصب.

وذكرت المصادر أنّ التحرك المصري والسوداني الذي تؤيده دول عدة في مجلس الأمن مثل الولايات المتحدة، وتونس، والنرويج، وفيتنام، يركز على تضمين البيان الأممي المطلوب أربعة بنود رئيسية: أولها، دعوة كل من مصر وإثيوبيا والسودان إلى استئناف المفاوضات الفنية للتوصل إلى اتفاق بشأن قواعد ملء وتشغيل سد النهضة بشكل مستدام، يضمن مصالح الجميع ويمنع إلحاق الضرر بأي طرف، وفقاً لقواعد القانون الدولي.

والبند الثاني الذي تركز عليه الجهود المصرية السودانية ويعتبر جديداً على أجواء الاتصالات في الأمم المتحدة قياساً بتحركات العام الماضي، هو تشكيل مجموعة وساطة دولية دافعة للمفاوضات وضامنة لجدية جميع الأطراف، تضم الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمانة العامة للأمم المتحدة، ودولتين هما الولايات المتحدة باعتبارها الأقرب دولياً للموقف المصري وسبق أن رعت جهود وساطة في القضية، والصين باعتبارها الأقرب دولياً للموقف الإثيوبي، وفي الوقت نفسه حريصة على عدم الإضرار بدولتي المصب. والهدف من هذا المقترح تقويض الدعوات الإثيوبية والأفريقية للعودة إلى المسار الأفريقي للمفاوضات وحده، والذي فقد فاعليته تماماً، لا سيما بعد فشل جميع مقترحات الوساطة في الشهرين الأخيرين، وفشل الدعوة إلى اجتماع فني خلال الأسبوعين الماضيين.

تسعى مصر والسودان إلى تضمين البيان الأممي 4 بنود رئيسية

الوقت مبكر للحديث عن مدى نجاح استمالة مصر للصين

أما البند الثالث المقترح إضافته إلى البيان، فيتمثل في دعوة جميع الدول إلى الالتزام بمبادئ القانون الدولي في حماية الحقوق المائية لجميع الدول المشاطئة للنيل الأزرق، وأن يكون الاتفاق منظماً لآلية دائمة لفض النزاعات التي قد تنشأ بين الأطراف.

أما البند الرابع، فيدعو جميع الأطراف، وسيُقصد بذلك إثيوبيا وحدها، إلى عدم اتخاذ أي خطوات أحادية الجانب بشأن السد، إلا بعد التوصل إلى اتفاق بشأن عملية الملء والتشغيل. وفي هذا البند يبرز اختلاف في الرأي بين المصريين والسودانيين والدول التي حاولت تقريب وجهات النظر في الآونة الأخيرة. فهناك رغبة مصرية في أن يكون هذا البند صريحاً وواضحاً بما يحمّل إثيوبيا مسؤولية الإضرار بحال استمرار العمل لإتمام الملء الثاني من دون تنسيق كامل، بينما تتجه آراء أخرى ليكون هذا البند مقدمة لتاطير المبادرة الأميركية الإماراتية الأفريقية المدعومة سودانياً بشأن تقسيم الاتفاق إلى مرحلتين، والتي لا ترفضها مصر تماماً، ولكنها ترى أن عرضها بهذا الشكل على إثيوبيا يسمح بالتلاعب والمماطلة.

واعتبرت المصادر أن الوقت ما زال مبكراً للحديث عن مدى نجاح حملة الاستمالة المصرية للصين، والتي بلغت ذروتها بإدلاء السيسي منذ أيام بخطاب تهنئة للصين في الذكرى المئوية للحزب الشيوعي الحاكم. وأوضحت أن عدم اعتراض الصين على تضمين قضية سد النهضة في جلسة الخميس المقبل، يجب أن يكلل بحديث إيجابي يخالف ما حدث في جلسة مجلس الأمن العام الماضي، بما يمثل ضغطاً إضافياً على إثيوبيا، وهو ما يترجم عملياً كذلك بالإسراع في تنفيذ التعهدات السابقة، بتقديم مساعدات كبيرة لمصر لمساعدتها على تلافي وقوع الأضرار المتوقعة، بما للصين من خبرات طويلة في التعامل مع قضايا الأنهار.

وقال السيسي، أول من أمس السبت، إن بلاده تقدّر وتتفهم متطلبات التنمية الإثيوبية، ولكن يجب ألا تكون تلك التنمية على حساب الآخرين. وأشار إلى تمسك مصر بالتوصل إلى اتفاق دولي ملزم حول سد النهضة طبقاً للأعراف والثوابت الدولية، مطالباً الدول الصديقة والشقيقة لمصر بدعمها في هذا المسعى. وردداً على شكوى إثيوبيا للأمم المتحدة في مذكرتها الأخيرة من التهديدات المصرية باستخدام القوة لحسم النزاع، نفى السيسي ذلك، قائلاً إن مصر لم تهدد أحداً على مر التاريخ، على الرغم مما تملكه من قوة عسكرية.

وكان السودان رحب، السبت، باستجابة رئيس مجلس الأمن الدولي، لطلبه الخاص بعقد جلسة لمناقشة النزاع بشأن سد النهضة، مقابل ذلك، كان بارزاً ما نقلته قناة «الجزيرة»، أمس الأحد، عن أسرات دينيرو، القائد العسكري في منطقة مثلّث الإثيوبية حيث سد النهضة، من أن القوات الإثيوبية في حالة تأهب قصوى لاستكمال المرحلة الثانية لتعبئة السد. وأضاف، خلال اجتماع مع أفراد القوات المسلحة في المنطقة، أن الشعب الإثيوبي يراقب عن كثب مراحل بناء سد النهضة، وينتظر استكماله بالسرعة القصوى من دون عوائق، مشيراً إلى أن ذلك يدعو إلى تعزيز مهمة الجيش لضمان أمن المنطقة وسلامتها. كذلك، قال وزير الري والمياه الإثيوبي، سيليشي بقلي، إن الأعمال الإنشائية في سد النهضة تمضي وفق المخطط لها.

سافر شكري إلى نيويورك لمواكبة تطورات الاتصالات في أروقة الأمم المتحدة (توماس إم/الأناضول)

شرق غرب

اعتقال محام وثلاثة نشطاء فلسطينيين

اعتقلت الشرطة الفلسطينية صباح أمس الأحد، المحامي مهند كراجة، مدير مجموعة «محامون من أجل العدالة»، قبل أن تفرج عنه في وقت لاحق، إضافة إلى النشطاء جهاد عبدو، وسالم قطش، وعز الدين زعول، من أمام مبنى محكمة رام الله في مدينة البيرة وسط الضفة الغربية، وذلك قبل اعتصام ضد اعتقال الناشطين غسان السعدي ومحمد فرارجة اللذين ألقي القبض عليهما مساء السبت. وقال كراجة بعد الإفراج عنه، لـ«العربي الجديد»، إن الشرطة طلبت منه التوقيع على تعهد بالتوجه إلى النيابة العامة في رام الله اليوم الإثنين للتحقيق معه.

(العربي الجديد)

انخفاض عدد الجنود في الجيش الإسرائيلي

كشف رئيس قسم «تخطيط الأفراد» في شعبة القوى البشرية في الجيش الإسرائيلي، أمير فدماني، عن انخفاض عدد الجنود في جيش الاحتلال خلال السنوات الخمس الماضية. ونقلت صحيفة «معاريف» عن فدماني، قوله أمام اجتماع عقدته أمس الأحد، لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، إن 67% فقط من الرجال و55% من النساء يؤدون الخدمة العسكرية الإجبارية.

(العربي الجديد)

تراخيص بناء في المستوطنات كل 3 أشهر

كشفت صحيفة «يسرائيل هيوم»، أمس الأحد، أن الحكومة الإسرائيلية الجديدة برئاسة نفتالي بينت (الصورة)، التزمت بإصدار تراخيص للبناء في المستوطنات في الضفة الغربية وغور الأردن كل ثلاثة أشهر. وذكرت الصحيفة أن وزيرة الداخلية إيليت شاكيد، أبلغت قادة المستوطنين اليهود في الضفة الأسبوع الماضي أن حزب «يمينا» الذي يقوده بينت وتعد هي إحدى قياداته، توصل إلى اتفاق مع وزير الأمن بني غانتس يقضي بعدم إحداث أي تغيير على مخططات البناء القائمة في المستوطنات في الضفة وغور الأردن، والمتعلقة بإصدار تصاريح للبناء هناك كل ثلاثة أشهر.

(العربي الجديد)

أذربيجان تفرج عن 15 جنديا أرمينيا

سلمت أذربيجان أول من أمس السبت أرمينيا 15 جندياً أسروا العام الماضي خلال المعارك في إقليم ناغورنو كاراباخ. وقالت وزارة الخارجية الأذربيجانية إن هذه الخطوة جزء من صفقة بوساطة روسية وجاءت في أعقاب قرار بريفان تسليم باكو خرائط لحقول الألغام في الإقليم.

(فرانس برس)

فنزويلا: اتهام ثلاثة ناشطين بالإرهاب

أعلن محامو ثلاثة ناشطين في منظمة «فونداريديس» الفنزويلية غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان والمعروفة بانتقاداتها للسلطة، أن النيابة وجهت تهمة «الإرهاب» إلى موكليهم. وقالت المحامية ستيفانيا ميليوريني، إن مدير المنظمة خافيير تارازونا الذي أصبح شخصية إعلامية أخيراً في فنزويلا، وزميليه رافائيل تارازونا، وعمر غارسيا، اتُهموا بـ«خيانة الوطن والإرهاب والتحريض على الكراهية».

(فرانس برس)

متابعة

ضغوط جديدة على الكاظمي لإخراج القوات الأميركية

بالتزامن مع تهديدات فصائلية، عادت قوى سياسية عراقية لإثارة ملف وجود القوات الأميركية في العراق، متعهّدة بالضغط من أجل إخراجها

بغداد ـ **أكثم سيف الدين**

بالتوازي مع حملة التهديدات التي أطلقتها فصائل عراقية مسلحة حليفة لإيران، باستهداف القوات الأميركية في العراق، بدأت قوى سياسية في البرلمان، أبرزها تحالف «الفتح» (الجناح السياسي لفصائل الحشد الشعبي)، و«دولة القانون»، بالتحرك مجدداً للضغط على الحكومة لحسم ملف الوجود الأميركي قبيل الجولة الرابعة المرتقبة من الحوار الاستراتيجي بين البلدين، والمتوقع عقدها خلال الأسابيع المقبلة. وتتهم تلك الجهات رئيس الحكومة مصطفى الكاظمي بالسعي لإبقاء القوات الأميركية ضمن اتفاقات غير معلنة مع واشنطن، وقد بدأت حراكاً جديداً لإثارة ملف الوجود الأميركي في العراق، داخل البرلمان، من خلال المطالبة بمناقشته في الجلسات المقبلة، وتحديد أسباب عدم تنفيذ قرار إخراج القوات الأميركية. وقال النائب عن تحالف «الفتح»، عباس الزاملي، لـ«العربي الجديد»، إن «سيكون لنا ضغط كبير داخل البرلمان في الأيام المقبلة، وسنضغط أيضاً على الحكومة لتنفيذ قرار إخراج القوات الأميركية، فلا يمكن استمرار المماطلة بهذا الملف». وأضاف أن «قرار البرلمان بإخراج القوات الأميركية من البلاد واضح ولا لبس فيه، وتسمية الكاظمي لرئاسة الحكومة كانت مشروطة بتنفيذ القرار. وبالفعل، اتفق الكاظمي في حينها مع الجانب الأميركي على أن يحصل الانسحاب، لكن يبدو اليوم أن الحكومة غير جادة بتنفيذ القرار، وكذلك الجانب الأميركي». ودعا الزاملي الكاظمي إلى أن «يكون له موقف معلن رسمياً وبشكل واضح من إخراج القوات الأميركية»، محذراً الحكومة من «إبرام اتفاقيات غير معلنة مع اميركا تعطل إخراج قواتها». واعتبر الزاملي أن «ضعف المحاور العراقي تسبّب بعدم حسم الملف، والحكومة تعتقد أن إخراج القوات سيسبب لها حرجاً، وهذا السبب الرئيس الذي يجعل من موقف الحكومة ضعيفاً أمام الجانب الأميركي».

في السياق ذاته، توقع مسؤول حكومي في بغداد أن تعقد جولة الحوار الاستراتيجي الرابعة بين أميركا والعراق، مطلع أغسطس/ آب المقبل، في واشنطن، كاشفاً في حديث مع «العربي الجديد» عن إجراء اتصالات بين سلطات البلدين في إطار التحضيرات للجولة وتحديد موعد معلن لها». ورجّح المسؤول أن «يتم التوصل في الجولة الرابعة إلى قرارات تتعلق بخفض جديد للقوات الأميركية القتالية من دون المساس بالقوات الأخرى ذات المهام الاستشارية التدريبية».

في المقابل، دعا النائب عن تحالف القوى العراقية، يحيى المحمدي، لأن يكون قرار إخراج القوات الأميركية من العراق مبنياً على المعطيات الميدانية التي تحدد حاجة البلاد لتلك القوات من عدمها، وأن يكون بعيداً عن أي ضغوط سياسية. وقال المحمدي في حديث مع «العربي الجديد»: «كلما حصلت توترات بين الجانب الأميركي والفصائل المسلحة يتم تأجيج ملف إخراج القوات الأميركية وإثارته مجدداً». وتابع: «نحن في تحالف القوى متمسكون برأينا في أن يكون قرار إخراج القوات الأميركية بقرار من عدمه من مسؤولية الحكومة والوزارات الأمنية، وفقاً للمعطيات الميدانية، إذ لا يمكن اتخاذ أي قرار بهذا الشأن من دون أن يكون هناك رأي عسكري مهني مبني على المعطيات الحقيقية». وتابع: «القرار يخص عراقيا بحتا».

جولة الحوار الاستراتيجي الرابعة قد تعقد مطلع أغسطس

الهامات للحكومة بأنها غير جادة في تنفيذ قرار إخراج القوات الأميركية (مرتضى السوداني/الأناضول)

تقرير

الاحتلال يخنق غزة لتحقيق مكاسب بملف الأسرى

رفع الاحتلال الإسرائيلي من مستوى ضغوطه على غزة، ساعياً لفرض قواعد اشتباك جديدة، في محاولة لخفض سقف التفاوض حول ملف الأسرى

غزة ـ **ضياء خليل**

يحاول الاحتلال الإسرائيلي فرض قواعد اشتباك جديدة على الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة، عبر معادلة أن إطلاق بالون حارق سيقابله رد بصاروخ، وهي سياسة لم تكن حاضرة قبل الحرب الرابعة على القطاع التي بدأت في 10 مايو/ أيار الماضي واستمرت 11 يوماً. ويطلق ناشطون فلسطينيون بشكل متقطع بالونات تحمل مواد حارقة على مستوطنات «غلاف غزة» في محاولة للضغط على الاحتلال، الذي شدد الحصار على القطاع منذ اليوم الأول للحرب الرابعة ولم يُبد الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل ذلك اليوم كما جرت العادة سابقاً عقب التوصل لاتفاقات تهدئة. وشنّت مقاتلات حربية إسرائيلية عدة غارات على مواقع عسكرية وتدريبية لـ«كتائب القسام»، الذراع العسكرية لحركة «حماس»، أمس الأول السبت، والخميس قبل الماضي، بزعم الرد على البالونات الحارقة التي تطلق من القطاع تجاه مستوطنات الغلاف. وتفرض هذه التطورات على فصائل المقاومة تحدياً جديداً، خصوصاً على حركتي «حماس» و«الجهاد الإسلامي» اللتين هددتا في أكثر من مرة بالرد عليها، غير أنهما لم تقوما بأي فعل عسكري حتى الآن للرد على هذا العدوان، ما يعني إفساح المجال أمام الوسطاء لوقف هذا الأمر وحلحلة الأزمات التي يعيشها القطاع. وعلى الرغم من ذلك، أمام الفصائل الفلسطينية في غزة معضلة أكبر وهي كفكفة الحصار المشدد والذي عاد عقب الحرب الرابعة، إضافة إلى ملف إعادة إعمار ما دمرته آلة الحرب الإسرائيلية.

وفي المشهد العام، فإنّ الضغط الذي تمارسه إسرائيل على القطاع والذي زاد بشكل كبير في الشهرين الأخيرين هو محاولة لخفض سقف التفاوض حول ملف تبادل الأسرى والذي بدأ يتحرك بشكل أكبر من ذي قبل، وتربط سلطات الاحتلال أي تحرك تجاه حلحلة الأزمات في القطاع بهذا الملف. وتصر الفصائل، وحركة «حماس» تحديداً، على فصل الملفات عن بعضها، وهي أكدت خلال جولات التفاوض غير المباشر الأخيرة في القاهرة، والتي من المقرر أن تستأنف في الأيام المقبلة، على أنّ ملف التبادل منفصل تماماً عن ملف الهدوء والإعمار والحصار، ووفق معلومات «العربي الجديد» فقد أبلغت حركة «حماس» الوسطاء المختلفين الذين يتفاوضون معها أنّ ملف الحصار والإعمار ثمنهما الهدوء فقط على جبهة غزة، وأنّ ملف الأسرى ثمنه أسرى الفصائل وقياداتها وأصحاب الأحكام العالية والأسرى المعاد اعتقالهم عقب تحريرهم في صفقة جلعاد شاليط عام 2011.

وفي السياق، أكد المتحدث باسم حركة «حماس» عبد اللطيف القانوع، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أنّ المقاومة تراقب سلوك الاحتلال وتمتلك من الأدوات ما يلجم العدوان الإسرائيلي ويجبره على كسر الحصار وإعادة الإعمار، مشيراً إلى أنّ خيارات الفلسطينيين مفتوحة ولا يمكن للاحتلال أنْ يرعبهم سواء بتشديد الخناق أو القصف، وعدّ القانوع القصف المتكرر للاحتلال الإسرائيلي على مواقع المقاومة بأنه تعبير عن حالة الفشل التي مُني بها «العدو الصهيوني» في معركة «سيف القدس» الأخيرة، مشيراً إلى أنّ «الاحتلال يحاول بين الفينة والأخرى أن يثبّت معادلة جديدة على الأرض تارة بتضييق الخناق على غزة أو بقصف مواقع المقاومة». وشدد المتحدث باسم «حماس» على أنّ الشعب الفلسطيني والمقاومة لا يمكن أنْ يسمحا بإعادة إنتاج وتشديد الحصار وإعادة الأوضاع للمربع الأول، محمّلاً «الاحتلال من جهته، قال الكاتب والمحلل السياسي حاتم أبو زايدة، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إنّ ما يجري في القطاع من قصف وتضييق وتشديد خناق يهدف إلى الضغط على فصائل المقاومة للمضي قدماً في صفقة تبادل أسرى جديدة، ويحاول الاحتلال من خلال كل هذا تقليل الثمن الذي سيدفعه مقابل جنوده. ولفت أبو زايدة إلى أنّ الاحتلال يحاول استغلال الإعمار وملف الحصار وحاجات القطاع للضغط على المقاومة، ومنذ اليوم الأول للحرب وحتى الآن شدد من حصاره لزيادة الضغط. وأشار إلى أن سقف المقاومة عالٍ وترديد مقابل جنود الاحتلال في غزة الإفراج عن قيادات الفصائل الفلسطينية في السجون والمرضى وأصحاب الأحكام العالية. وفسر أبو زايدة ما يجري حالياً في غزة بـ«العمليات الصغرى ما بين الحروب»، وهي استراتيجية الضرب بوتيرة عادية لا تؤدي إلى حرب جديدة، وتسعى لإضعاف فصائل المقاومة وتؤخر استع

الغلاف

انقلبت المعادلات في إقليم تيغراي، شمالي إثيوبيا، رأساً على عقب، الأسبوع الماضي، عندما تمكنت «جبهة تحرير شعب تيغراي» من العودة إلى العاصمة ميكيلي، وتأكيدها مواصلة القتال لاستعادة كامل الإقليم، في الوقت الذي تزداد فيه المخاوف على الوضع الإنساني الذي يزداد سوءاً

إقليم تيغراي ... انقلاب معادلة أبي أحمد

تزداد حالة عدم اليقين في إقليم تيغراي بشمال إثيوبيا ومستقبل المنطقة، على الرغم من إعلان حكومة رئيس الوزراء أبي أحمد وقف إطلاق النار من جانب واحد. ولعل الثابت الوحيد في المشهد اليوم أن المعادلة التي أراد أبي أحمد إرساءها في الإقليم بعد تسعة أشهر من القتال، بطرد قادة «جبهة تحرير شعب تيغراي»، ومحاكمتهم وإنهاء تمردهم، فشلت، وعادت الأمور لتنقلب على عكس ما تمناه رئيس الوزراء. فالوضع اليوم، على الأقل من الجهة العسكرية، عاد إلى ما قبل 28 نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، وهو التاريخ الذي أعلنت فيه الحكومة الإثيوبية انتهاء الصراع بالنصر على «جبهة تحرير شعب تيغراي» والسيطرة على عاصمة الإقليم ميكيلي، علماً بأن الصراع استمر في الأشهر التالية، إلى أن شهد النزاع منعطفاً رئيسياً جديداً أواخر الماضي، مع استعادة قوات تابعة لـ«جبهة تحرير تيغراي» السيطرة على ميكيلي. ليس ذلك فقط، فالجبهة توعّدت الحكومة وحذرتها من حشد قواتها في المناطق المتاخمة لتيغراي مرة أخرى، مؤكدة نيتها مواصلة القتال. وذهب زعماء تيغراي أبعد من ذلك، متحدثين عن احتمال تمدد المعارك جغرافياً، ومعلنين أنهم لن يترددوا في دخول إريتريا، التي ساندت قوات منها قوات الحكومة الإثيوبية، بما يثير مخاوف من تجدد الصراع على نطاق أوسع مرة أخرى. وفضلاً عن انعكاس التطورات الجديدة على أبي أحمد نفسه والتحالف الذي أقامته الحكومة الإثيوبية مع إريتريا والمقاتلين في إقليم أمهرة ضد مقاتلي تيغراي، والذي يمكن أن ينفجر مع استمرار القوات الإثيوبية في الانسحاب من المعركة، ومقاتلي تيغراي في الهجوم لاستعادة الإقليم بشكل كامل، فإن حلم الانفصال عاد كما يبدو ليدغدغ قادة الإقليم وحتى شعب تيغراي، الذي احتفل قبل أيام في ميكيلي بـ«هزيمة الحكومة»، وبالقبض على آلاف الأسرى من الجنود الإثيوبيين الذين تم عرضهم في موكب ضخم في العاصمة وصفه كثيرون بـ«المذل»، وسط هتافات الناس المحتفلين. ووسط كل هذه التطورات، تطرح تساؤلات عما تحقق بالفعل اليوم في تيغراي بعد تسعة أشهر من القتال، مع عودة «جبهة تحرير تيغراي» إلى المشهد، غير آبهة الكوارث والمخاوف على الوضع الإنساني المزري الذي خلّفته الحرب، مع مواجهة مئات الآلاف أوضاعاً مأساوية ووسط تحذيرات دولية متواصلة من خطر الوضع القائم، ولا سيما مع تعثر وصول المساعدات إلى مناطق عديدة في الإقليم.

> جبرميكائيل: مستقبل تيغراي كجزء من إثيوبيا أصبح موضع شك

> دعوات لحماية المدنيين في إقليم تيغراي وإيصال المساعدات

أسرى من القوات الإثيوبية في ميكيلي (ياسويوشي شيبا/فرانس برس)

وقبل يومين، استعاد زعيم «جبهة تحرير شعب تيغراي»، ديبرصيون جبرميكائيل، الثقة ولغة القوة بعد أن كان مختبئاً طيلة الأشهر الماضية في الجبال، ليعود مجدداً إلى ميكيلي، موجهاً اتهامات لأبي أحمد والحكومة الإثيوبية، ومؤكداً أنه «حتى لو انتهى الصراع قريباً، فإن مستقبل الإقليم كجزء من إثيوبيا، أصبح موضع شك». وأوضح أن «الثقة انهارت تماماً». ومع ذلك، أضاف: «لم يتم تقرير أي شيء، الأمر يعتمد على السياسة في المركز».

وقال جبرميكائيل في تصريحات نشرتها صحيفة «نيويورك تايمز» إن «أبي أحمد متهور وعديم الخبرة وتجاوز حدوده»، واتهم الحكومة الإثيوبية بارتكاب جرائم إبادة بحق المدنيين في الإقليم، متعهداً بـ«محاسبة المسؤولين عن كل مظاهر الظلم والوحشية». وقال: «لم أكن أتوقع أن أعود إلى الحياة... الشيء المهم هو أن شعبي حر». وأكد أنهم تمكنوا من «شل الجيش الإثيوبي، وهزموا 7 فرق من أصل 12 فرقة تابعة للجيش، وقتلوا ما لا يقل عن 18 ألف جندي وأسروا أكثر من 6 آلاف»، رافضاً قبول وقف إطلاق النار في تيغراي. وقال: «لقد استولوا على الأرض بالقوة، لذا سنعيدها بالقوة». وتابع: «هذا بلد معقّد وفوضوي للغاية... أبي أحمد لم يكن لديه خبرة ولا نضج... وبسبب طموحه في أن يصبح حاكم إثيوبيا، اعتبرنا عقبة في طريقه». وحذر جبرميكائيل من محاولة حكومة أبي أحمد حشد قواتها في المناطق المتاخمة لتيغراي مرة أخرى، مؤكداً نيته إرسال مقاتلين لاعتراضها.

يأتي ذلك بينما كانت قد استعرضت الجبهة، يوم الجمعة الماضي، موكباً من الآف الجنود الأسرى من الجيش الإثيوبي في ميكيلي، وهم يمشون وسط حشود مستهزئة بهم وتحتفل بالانتصار، وبطرد القوات الحكومية من المدينة، بينما تم اقتياد الأسرى إلى سجن كبير على الحافة الشمالية للمدينة. وقالت صحيفة «نيويورك تايمز» إن آكثر من 7 آلاف جندي سارعوا جنوب غربي مكيلي، لمدة 4 أيام. واعتبرت القوات الإثيوبية في الانسحاب من الإقليم، ومقاتلي جبهة تحرير تيغراي في الهجوم. وفي السياق، قال مهاري تادبلي مارو، أستاذ الحوكمة والجغرافيا السياسية في معهد الجامعة الأوروبية لـ«نيويورك تايمز»، إن «دعم أمهرة لأبي أحمد سيتضاءل في النهاية»، مضيفاً أن «الشيء الوحيد الذي كان يجمع الطرفين أخيراً هو العداء لحكام تيغراي. وبمجرد خروج تيغراي من اللعبة، فإن هذا الحلف لن يكون متماسكاً»، وهو ما قد يؤثر على وضعه أبي السياسي داخل البلاد. من جهته، قال غيتاتشو رضا، أحد كبار زعماء تيغراي، لـ«نيويورك تايمز» يوم الثلاثاء الماضي، إن قوات تيغراي «لن تتردد في دخول إريتريا، وربما تحاول التقدم نحو عاصمتها، إذا كان هذا هو ما يتطلبه الأمر لمنع القوات الإريترية من الهجوم مرة أخرى». ولكن جبرميكائيل بدا في مقابلته مع «نيويورك تايمز» أكثر حذراً بشأن التعامل مع إريتريا. وقال إن قوات تيغراي «ستقاتل لدفع القوات الإريترية إلى خارج حدود الإقليم، لكن ليس بالضرورة أن تذهب أبعد من ذلك».

إلى ذلك، فإن المزاج المتهجم الذي ساد ميكيلي الأسبوع الماضي، يمثل أيضاً تحدياً لجبرميكائيل. فحالة الانتشاء بـ«الانتصار» هذه قد تتغير في الأسابيع المقبلة، حيث يعيش سكان تيغراي على وقع أزمة إنسانية خطيرة. وتقول مجموعات إنسانية دولية إن سكان تيغراي الأكثر ضعفاً قد يتضورون جوعاً إذا لم تسمح حكومة أبي أحمد بتوصيل المساعدات الحيوية للسكان، علماً بأن الأخيرة تنفي عرقلة وصول المساعدات. ودعت المفوضية الإثيوبية لحقوق الإنسان، أول من أمس السبت، إلى إقرار «تدابير عاجلة» لحماية ومساعدة المدنيين في إقليم تيغراي، وذلك غداة تحذير مسؤول رفيع في الأمم المتحدة بأن أكثر من 400 ألف شخص في الإقليم «باتوا يعانون مجاعة». وأثار تدمير جسرين حيويين لنقل المساعدات إلى تيغراي قلقاً الأسبوع الماضي، بينما نفت الحكومة الإثيوبية، المتهمة بمنع وصول هذه المساعدات الإنسانية إلى المنطقة، مسؤوليتها عن ذلك.

بدوره، أعلن الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريس، أول من أمس، أنه «لا بد من وقف حقيقي لإطلاق النار، يفتح الطريق أمام حوار يأتي بحل سياسي»، مضيفاً أنه «من غير المقبول على الإطلاق» تدمير البنى التحتية المدنية.

ويوم الجمعة الماضي، حذّر مساعد الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية بالوكالة راميش رجاسينغام من أن «أكثر من 400 ألف شخص باتوا يعانون مجاعة، وأن 1,8 مليون آخرين هم على عتبة المجاعة. البعض يقول إن الأعداد أكبر من ذلك. ويعاني 33 ألف طفل سوء التغذية الحاد». وقال خلال اجتماع لمجلس الأمن الدولي حول تيغراي إن الوضع «تدهور بشكل كبير»، مشدداً على أن «حياة عدد كبير من الأشخاص (في تيغراي) رهن بقدرتنا على إيصال المواد الغذائية وأدوية إليهم. يجب أن نصل إليهم الآن وليس الأسبوع المقبل، بل الآن».

(العربي الجديد)

مساعدات غذائية طارئة

تسببت الحرب في إقليم تيغراي بخسائر بشرية هائلة وبأزمة إنسانية مروعة. ويقول برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، إن 5,2 ملايين شخص، أو 91 في المائة من سكان تيغراي، يحتاجون إلى مساعدات غذائية طارئة.

وشددت دول عدة من بينها الولايات المتحدة وإيرلندا والمملكة المتحدة التي تقف وراء اجتماع مجلس الأمن يوم الجمعة الماضي حول تيغراي، على أن وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان يجب ألا تشوبه أي عراقيل.

شرق غرب

الفيليبين: عشرات القتلى في تحطم طائرة عسكرية

أعلنت السلطات الفيليبينية، أمس الأحد، مصرع 31 شخصاً على الأقل، إثر تحطم طائرة «سي 130» العسكرية، التي كانت تقلّ جنوداً في مقاطعة سولو، جنوبي الفيليبين. وكان على متن الطائرة التابعة للقوات الجوية الفيليبينية 92 شخصاً. وأفاد رئيس أركان الجيش، الجنرال سيريليتو سوبيجانا، بأن الطائرة تحطمت أثناء محاولتها الهبوط.

(الأناضول)

روسيا: سنردّ على أي استفزاز بقوة

ذكر الكرملين، أمس الأحد، أن أي استفزاز مماثل لتحركات السفينة الحربية البريطانية «ديفندر»، التي تقول روسيا إنها دخلت بشكل غير قانوني إلى مياهها الإقليمية قرب شبه جزيرة القرم الأوكرانية، الشهر الماضي، يستلزم رداً قوياً من موسكو. وكانت موسكو قد استدعت السفير البريطاني لديها لتوجيه توبيخ رسمي بعدما انتهكت السفينة الحربية البريطانية مياه روسيا الإقليمية، لكن بريطانيا ومعظم دول العالم تقول إن المياه أوكرانية.

(رويترز)

ميانمار: مقتل 25 معارضاً وسط البلاد

ذكرت وسائل إعلام في ميانمار أحد السكان، أمس الأحد، أن الانقلابيين قتلوا ما لا يقل عن 25 شخصاً، يوم الجمعة، في مواجهة مع معارضين في بلدة ديبايين. وأفادت صحيفة «غلوبال نيو لايت أوف ميانمار»، التي تديرها الدولة، بأن «إرهابيين مسلحين» نصبوا كميناً لقوات الأمن أثناء دورية هناك وقتلوا أحد أفرادها وأصابوا ستة. وقال أحد السكان، إن الجيش أرسل جنوداً اشتبكوا مع متظاهرين وقتلوا 25 منهم.

(فرانس برس)

الحدث

أفغانستان: غزوة «طالبان» تصل إلى الشمال

طرات تطورات ميدانية كبيرة في الشمال الافغاني، مع وصول حركة «طالبان» اليه، للمرة الاولى في تاريخها، في ظلّ فرار جنود افغان

تواصل حركة «طالبان» زحفها في أفغانستان على حساب الجيش الأفغاني، ملء فراغ القوات الأميركية والأجنبية المنسحبة. ولم تكتف بمواقع محددة فحسب، بل تمدد انتشار الحركة في الشمال الأفغاني، معقل أمراء الحرب الموالين للولايات المتحدة، الذي شكّل نقطة الانطلاق الميدانية لقوات التحالف الدولي، وعلى رأسهم الأميركيون، لمواجهة «طالبان» بعد اعتداءات 11 سبتمبر/ أيلول 2001.

وتؤشر هذه المعطيات إلى مستقبل قاتم في أفغانستان، في ظلّ تقدم «طالبان» عسكرياً، وانعدام الحوار بين الحكومة والحركة المتطرفة، وهو ما يضع البلاد على حافة بركان، خصوصاً أن الأميركيين يواصلون بدورهم عملية انسحابهم من دون إعادة النظر فيه لدعم السلطات الشرعية.

وبدت السلطات حائرة في التعامل مع تقدم الحركة، فأصدرت وزارة الداخلية بياناً، مساء أول من أمس السبت، قالت فيه إن «الهزائم مؤقتة»، لكنها لم تشرح كيفية استعادتها ولا كيفية إيقاف الزحف، خصوصاً إذا توجّه عناصر الحركة إلى العاصمة كابول، مع إتمام الانسحاب الأميركي والأجنبي بالكامل، في أغسطس/ آب المقبل، حسبما أعلنت الإدارة الأميركية. من جهته، أكد المتحدث باسم «طالبان»، ذبيح الله مجاهد، سقوط مناطق عديدة بأيدي الحركة، مشيراً إلى أن معظمه حصل بلا قتال. وعرضت «طالبان» في تسجيل مصور لجنود أفغان مستسلمين، يأخذون أموال النقل ويعودون إلى منازلهم. وأفادت مصادر أفغانية، أمس الأحد، بسقوط خمس مقاطعات أفغانية جديدة في يد حركة «طالبان»، في أقل من 12 ساعة، يأتي ذلك بعد أيام من إعلان مسؤولين أفغان سقوط عشرات المقاطعات في جميع أنحاء البلاد بيد الحركة في الأسابيع الأخيرة. ونقلت قناة «طلوع نيوز» المحلية عن مصادر (لم تسمها) أن «طالبان» سيطرت على خمس مقاطعات منذ مساء أول أمس السبت، في ولايات مختلفة. وبحسب المصدر، فإن المقاطعات هي بانجواي في قندهار، وزيرك في باكتيا، وكوفاب وأرغو وكوهيستان في بدخشان. وسبق أن سقطت يوم السبت 13 مقاطعة أفغانية، تسع منها في ولاية بدخشان (شمال شرق) لوحدها بيد الحركة.

> فرّ 300 جندي أفغاني إلى طاجكستان بسبب تقدم الحركة

وأفاد مسؤولون أمس بأن مسيرة «طالبان» عبر شمال أفغانستان اكتسبت زخماً خلال الليل، مع استيلاء قواتها على مناطق من القوات الأفغانية الفارة، والتي فر مئات منها عبر الحدود إلى طاجكستان. وذكرت لجنة الدولة للأمن القومي في طاجكستان أن أكثر من 300 من أفراد الجيش الأفغاني عبروا الحدود من ولاية بدخشان مع تقدم مقاتلي «طالبان» صوب الحدود. وأضافت أن «القوات الأفغانية عبرت الحدود في حوالى الساعة 6:30 من مساء السبت بالتوقيت المحلي». ولفتت إلى أن «السلطات الطاجكية سمحت لقوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية المنسحبة، مسترشدة بمبادئ الإنسانية وحسن الجوار، بالعبور إلى طاجكستان». يُذكر أن بدخشان تتمتع بموقع استراتيجي فهي متاخمة لحدود الصين وطاجكستان وباكستان.

وإزاء هذه التطورات، قال عضو مجلس ولاية بدخشان، محب الرحمن، إن المكاسب التي تحققت في الولاية أتت في الغالب للحركة المتمردة من دون قتال. وألقى باللوم على نجاحات «طالبان» في المعنويات السيئة للقوات التي فاقتها عناصر الحركة عدداً في الغالب، مع عدم وجود إمدادات. وكشف أنه «لسوء الحظ، تُركت غالبية المناطق لطالبان من دون أي قتال»، مشيراً إلى أنه في الأيام الثلاثة الماضية سقطت 10 مناطق في يد الحركة، بينها ثماني مناطق من دون قتال. وأضاف أن المئات من عناصر الجيش والشرطة وقوات الاستخبارات الأفغانية سلموا مواقعهم العسكرية وفروا إلى فايز آباد عاصمة ولاية بدخشان.

وأشار إلى أنه حتى مع عقد اجتماع أمني في ساعة مبكرة من صباح أمس الأحد للتخطيط لتعزيز محيط العاصمة، كان بعض كبار المسؤولين الإقليميين يغادرون فايز آباد متجهين إلى العاصمة كابول. مع العلم أنه في أواخر شهر يونيو/ حزيران الماضي أعادت الحكومة الأفغانية إحياء الميليشيات لدعم القوات الأفغانية المحاصرة، لكن محب الرحمن قال إن العديد من الميليشيات في مقاطعات بدخشان خاضوا معركة فاترة فقط.

وسيطر مقاتلو الحركة على إقليم بانجواي ذي الأهمية الاستراتيجية في ولاية قندهار الجنوبية، معقل الحركة السابق، بعد معارك ليلية مع القوات الأفغانية، بحسب ما أعلنت السلطات المحلية. ويقع إقليم بانجواي على مسافة حوالى 15 كيلومتراً من مدينة قندهار، عاصمة الولاية، وكان لفترة طويلة بؤرة لـ«طالبان»، وشهد على مر السنين معارك بين المتمردين وقوات الحلف الأطلسي. وقال حاكم منطقة بانجواي هاستي محمد إن معارك جرت بين الحركة والقوات الأفغانية خلال الليل، وإن القوات غادرت المنطقة في نهاية المطاف. وسيطرت «طالبان» على مركز الشرطة في المنطقة ومبنى الإدارة المحلية. وأكد رئيس مجلس ولاية قندهار جان خاكريوال سقوط بانجواي، متهماً القوات الأفغانية التي كانت موجودة «بأعداد كافية» بأنها «تعمدت الانسحاب». وقندهار هي مهد حركة «طالبان» أساساً مع سيطرتها على السلطة في أفغانستان في 1996، وأقامت نظاماً متشدداً، قبل أن يطيحها ائتلاف عسكري بقيادة الولايات المتحدة عام 2001 بعد اعتداءات 11 سبتمبر.

وفي قندهار، أفادت وسائل إعلام محلية عن مقتل سكرتير حاكم ولاية قندهار وحارسه الأمني في تفجير استهدف مقر حاكم الولاية الواقعة جنوبي أفغانستان. ونقلت قناة «طلوع نيوز» المحلية عن مصادر لم تسمها أن الرجلين قُتلا في انفجار عبوة ناسفة مزروعة بموقف سيارات بمقر حاكم الولاية. بالتالي تسيطر «طالبان» الآن على ثلث الولايات ومراكز المقاطعات البالغ عددها 421 في أفغانستان.

وتُعدّ المناطق الواقعة تحت سيطرة «طالبان» في الشمال مناطق استراتيجية بشكل متزايد، وتمتد على طول الحدود الأفغانية مع دول آسيا الوسطى، خصوصاً تركمانستان، أوزبكستان، طاجكستان. وخلال الشهر الماضي، سيطرت الحركة على مدينة الإمام صاحب، الواقعة في ولاية قندوز المقابلة لأوزبكستان، وسيطرت على طريق تجاري رئيسي. وتعتبر الغزوات في بدخشان ذات أهمية خاصة، لأنها موطن الرئيس السابق برهان الدين رباني الذي قُتل في تفجير انتحاري عام 2011. ويُشار إلى أن ابنه صلاح الدين رباني هو جزء من المجلس الأعلى الحالي للمصالحة الوطنية. كما قاد الرئيس السابق المقتول (الجماعة الإسلامية) الأفغانية، التي كانت تضمّ المقاتل الشهير المناهض لـ«طالبان» أحمد شاه مسعود، الذي قُتل على يد انتحاري قبل يومين من هجمات 11 سبتمبر في الولايات المتحدة.

(الأناضول، أسوشييتد برس، فرانس برس)

الجيش يتهاوى أمام تقدم «طالبان» (الأناضول)

طيف إحلال ديمغرافي

هجرة جماعية من هونغ كونغ

يضيق الأفق أمام سكان هونغ كونغ، بعد إقرار الصين قانون الأمن القومي في العام الماضي، وهو ما يدفعهم إلى تكثيف الهجرة إلى خارج مدينتهم

بكين ـ **علي أبو مريحيل**

«البقاء في المدينة بات أمراً صعباً وينطوي على الكثير من المغامرة، لا أرى أي مستقبل لأبنائي هنا، فهم عرضة للاعتقال في أي لحظة». هكذا تعبّر لي جانغ، عن مخاوفها بشأن مستقبل أبنائها الثلاثة في هونغ كونغ، بعد إقرار البرلمان الصيني قانون الأمن القومي الخاص بالجزيرة، العام الماضي، والذي يتيح للسلطات اعتقال أي شخص ومحاكمته بذريعة تهديد الأمن والاستقرار في المستعمرة البريطانية السابقة. وتضيف في حديثٍ لـ«العربي الجديد»، أنها تخطط للسفر مع عائلتها إلى كندا منذ منتصف الشهر الماضي، للاستفادة من التسهيلات التي قدمتها أوتاوا لسكان هونغ كونغ، بعد تشديد الخناق عليهم من قبل الحكومة المركزية في بكين. وتقول إنها مضطرة لاتخاذ هذا القرار، بعد أن تسلل إلى نفسها شعور بالغربة في المدينة التي ولدت وترعرت فيها، مشيرة إلى أنها تفتقر للأمان والحرية في ظل أحكام وإجراءات جديدة لم تعهدها من قبل، وأنها تعد الساعات في كل مرة يتأخر فيها أحد أبنائها في العودة إلى المنزل.

لي جيانغ، واحدة من بين عشرات الآلاف من المواطنين الذين باتوا يفكرون في مغادرة الجزيرة البالغ تعداد سكانها 7,5 ملايين نسمة، بسبب تضاؤل هامش الحريات بموجب قانون الأمن القومي، الذي تسبّب في اعتقال عشرات المعارضين والنشطاء المناهضين للحكم الشيوعي والمطالبين بالحرية والديمقراطية.

وأظهرت أرقام حديثة صدرت عن مديرية التعليم في هونغ كونغ، أن ما يقرب من 20 ألف طالب في المدارس الابتدائية والثانوية سحبوا ملفاتهم تمهيداً للسفر إلى الخارج. كما صرّح مسؤول في المدينة أن عدداً كبيراً من الشبان ترددوا أخيراً على أقسام الشرطة، للحصول على شهادات عدم وجود سجل إجرامي، باعتبار ذلك شرطاً أساسياً لبعض برامج الهجرة التي قدمتها حكومات غربية. وشهدت الأشهر الماضية تقديم كل من بريطانيا وكندا وأستراليا، حزمة من الحوافز لسكان الجزيرة للحصول على الإقامة والجنسية، وهو ما أثار غضب الصين التي اعتبرت أن الإجراء ينطوي على أهداف سياسية.

حول هذه التطورات، يوضح المحامي لو كوانغ، في حديث مع «العربي الجديد»، أنه لا توجد حتى الآن إحصاءات دقيقة ورسمية لعدد الراغبين في المغادرة، ولكن جميع المؤشرات تؤكد أن هذه الظاهرة باتت تتسع وتأخذ شكل الهجرة الجماعية. ويعزو ذلك إلى حالة عدم اليقين لدى السكان بشأن ما ينتظرهم في الجزيرة التي بدأت تأخذ ملامح البر الرئيسي الصيني، من جهة الرقابة الشديدة على الأفراد والفضاء الإلكتروني ووسائل الإعلام، مستشهداً بإغلاق صحيفة «آبل ديلي» قبل أيام، والتي تعتبر واحدة من أكبر وأهم صحف المعارضة.

ويضيف لي: وضع المدينة الآن يشبه إلى حد كبير الحال الذي كانت عليه في أعقاب الإعلان المشترك بين الصين وبريطانيا بشأن مستقبل الجزيرة عام 1984، والذي قضى بعودتها إلى البر الرئيسي عام 1997 بموجب صيغة «دولة واحدة ونظامان». ويلفت إلى أن هونغ كونغ شهدت خلال تلك الفترة عمليات هجرة جماعية (أكثر من نصف مليون مواطن) خشية من بطش الحزب الشيوعي الصيني.

وعن خطط بكين للتعامل مع هذه الظاهرة، يرى أنه على الرغم من أن الصين دانت خطط الهجرة التي قدمتها حكومات غربية لسكان هونغ كونغ، فإنها لا ترى في ذلك أي مشكلة، بل على العكس من ذلك، قد تساعد هذه الحركة السكانية في تسريع برامج بديلة تتيح لسكان من البر الرئيسي في السفر إلى الجزيرة للإقامة فيها بصورة دائمة، مشيراً إلى أن هذا الأمر يخدم توجه بكين نحو زرع مواطنين مدجنين ومخلصين للدولة والحزب.

ويقارن ذلك بما حدث في إقليم شينجيانغ، حين سمحت السلطات الصينية لمسلمين من أقلية الإيغور في العمل داخل المدن الكبرى تحت شعار التعايش بين القوميات، في مقابل تقديمها حوافز لشبان من قومية الهان الصينية من أجل الدراسة والعمل في الإقليم، في إطار سياسة التهجير والإحلال بهدف طمس المعالم الدينية والثقافية.

> قد تسرّع الهجرة في نقل سكان من البر الصيني إلى الجزيرة

من جهته، يتطرق المحلل الاقتصادي دان تشو، في حديثٍ لـ«العربي الجديد»، إلى تداعيات الهجرة على مستقبل الجزيرة باعتبارها مركزاً مالياً هاماً في شرق آسيا. ويبدي ملاحظته أنه على الرغم من اتساع رقعة الهجرة، إلا أن هونغ كونغ لا تزال صاحبة ثقل ووزن اقتصادي كبير في المنطقة، خصوصاً أن المؤسسات المالية لا تزال موجودة، وتعمل بصورة طبيعية، والهجرة يقتصر حتى الآن على الأفراد فقط. لكنه في المقابل يلفت إلى أن المخاوف تكمن في قيام المغادرين بسحب مدخراتهم، مشيراً إلى أن بيانات حديثة صدرت عن اتحاد المصارف في المدينة، كشفت عن أكثر من 8 آلاف عملية سحب خلال شهرين فقط، بإجمالي يصل إلى نحو ملياري دولار هونغ كونغي (257,6 مليون دولار). ويرى أن الأرقام تشير إلى هروب رؤوس الأموال، الأمر الذي قد يحول دون انجذاب رجال الأعمال الأجانب للاستثمار مستقبلاً في الجزيرة، فضلاً عن تضاؤل هامش الأمان بالنسبة لبيئة العمل بسبب قانون الأمن القومي.

يشار إلى أن الصين فرضت قانون الأمن القومي الخاص بهونغ كونغ، في مايو/ أيار من العام الماضي، وأثار جدلاً واسعاً في حينه. ويعتبر القانون أي حركة مناهضة للحكومة، تحريضاً على الإرهاب ودعماً للنزعة الانفصالية يستدعي التوقيف والمساءلة القانونية والسجن لمدة قد تصل إلى خمس سنوات، وهو ما دعا جهات دولية إلى إبداء مخاوفها بشأن مستقبل الجزيرة واعتبار أنها لم تعد مستقلة عن الصين.

قدمت استراليا وكندا حوافز للراغبين بالهجرة (Getty)